أثر خصائص المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية

The impact of external audit characteristics on the relationship between tax avoidance and the value of companies listed on the Egyptian Stock Exchange: An applied study

د / إبراهيم زكريا عرفات على

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

alesanel@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد الثامن . العدد الثالث عشر

يناير ٢٠٢٢م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

مستخلص البحث:
هدف هذا البحث إلى اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية، ومدى وجود تأثير لخصائص المراجعة الخارجية على قوة واتجاه هذه العلاقة. وبتحليل بيانات عينة مكونة من ٥٢ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين مقاييس التجنب الضريبي (معدل الضريبة النقدى الفعال، ونسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) ومقياس قيمة الشركات (نسبة توبين)، بما يعنى وجود علاقة طردية بين مستوى التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية ولكنها علاقة غير معنوية احصائياً. كما أثبتت النتائج أن خصائص المراجعة الخارجية (مستوى التخصص الصناعى للمراجع، وفترة ارتباط المراجع بالشركة، ونوع مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى عملية المراجعة) ليس لها أى تأثير معنوى فى علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المصرية.

الكلمات الافتتاحية: التجنب الضريبي، التخصص الصناعى للمراجع، مدخل المراجعة الخارجية

Abstract:
The objective of this research is to test the extent to which there is a relationship between tax avoidance practices and the value of companies in the Egyptian business environment, and the extent to which there is an impact of external audit characteristics on the strength and direction of this relationship. By analyzing the data of a sample of 52 non-financial Egyptian companies listed on the stock exchange during the period from 2014 to 2020, the results indicated that there is a negative relationship between the measures of tax avoidance (cash effective tax rate, the ratio of cash taxes to operating cash flows) and the companies value measure (Tobin ratio). This means that there is a Positive relationship between the level of tax avoidance and the value of Egyptian companies, but it is not a statistically significant relationship. The results also proved that the characteristics of the external audit (the level of the auditor's industrial specialization, auditor tenure period with the company, and the type of external audit approach used in the audit process) have no significant impact on the tax avoidance relationship with the value of Egyptian companies.

Keywords: tax avoidance, auditor's industrial specialization, external audit approach

١- الإطار العام للبحث:

يضم الإطار العام للبحث سبعة عناصر مترابطة، حيث يختص العنصر الأول بعرض مقدمة عامة لمتغيرات البحث، بينما يخصص العنصر الثانى لتأصيل مشكلة البحث واستنباط السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث، فيما يتناول العنصر الثالث الهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية التى يسعى الباحث لتحقيقها، أما أهمية البحث فهى موضوع العنصر الرابع من عناصر الإطار العام للبحث، بينما تم تخصيص العنصر الخامس لتوضيح منهج البحث، أما حدود البحث فقد تم تحديدها وتوضيحها من خلال العنصر السادس، وأخيراً تناول العنصر السابع والأخير كيفية تنظيم البحث فى الأجزاء المتبقية منه.

١- ١مقدمة:

تسعى حكومات الدول إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم فى القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم والاسكان والتموين والدفاع والأمن القومى وحماية البيئة وغيرها. وتحتاج الدولة من أجل الارتقاء بهذه القطاعات إلى التمويل الكافى والذى تقع مسئولية توفيره عليها أيضاً. وفى سبيل توفير التمويل اللازم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين تقوم الحكومات قبل بداية كل عام مالى باعداد الموازنة العامة للدولة والتى توضح المصادر المختلفة لإيرادات الدولة المتوقعة خلال العام القادم وكذلك المصارف المختلفة لهذه الإيرادات. وتعتبر الضرائب من أهم مصادر ايرادات الدولة التى تعتمد عليها الحكومة بشكل أساسي فى تمويل مشروعاتها المختلفة.

تعتبر الضرائب مساهمة إلزامية للدولة من قبل من لديهم دخل ينطبق عليه متطلبات قانونية محددة (Prakoso and Hudiwinarsih,2018,p.111). ودفع الضرائب يعنى مشاركة دافعى الضرائب فى تحقيق معدلات النمو وتنفيذ التنمية القومية من أجل تحقيق رفاهية المجتمع (Mais and Patminingih,2017,p.230).

ومع تنوع مصادر إيرادات الدول تبقى الضرائب المصدر الأساسي والأهم من بين هذه المصادر، فعلى الصعيد المصرى بلغت قيمة الضرائب فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٨٥٦,٦ مليار جنيه من اجمالى ايرادات الموازنة البالغة ١١٣٤,٤ مليار جنيه، أى أن الضرائب مثلت حوالى ٧٥,٥٪ من اجمالى الايرادات المقررة فى الموازنة لهذا العام، وكذلك بلغت نسبة الضرائب فى موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٧٥٪ من اجمالى ايرادات الموازنة (وزارة المالية، موازنة المواطن للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠)، مما يتأكد معه اعتماد الحكومة المصرية بشكل أساسي على الضرائب فى تمويل مشروعاتها التنموية المختلفة.

وعلى الرغم من أهمية الضرائب كأهم مصدر يمكن الاعتماد عليه من أجل تحقيق تنمية المجتمع، إلا أن الضرائب تمثل عبئاً على دافعيها سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين (كالشركات والمشروعات المختلفة)، فالشركات مثلاً (كأهم دافعى الضرائب) تعتبر الضرائب عبئاً عليها يؤدى إلى تخفيض الأرباح (Lestari and Nedya,2019,p.329).

لا تعتبر الضرائب بالنسبة للشركة إحدى مسئولياتها الاجتماعية تجاه الدولة فقط وإنما تعتبر عبئاً عليها (Waluyo,2017,p.1)، لذلك تتخذ الشركات العديد من الاجراءات من أجل تدنية التزاماتها الضريبية فيما يسمى بإجراءات أو ممارسات التجنب الضريبي (Mais and Tax Avoidance Patminingih,2017,p.230) .

وتختلف نظرة أصحاب المصلحة حول ممارسات التجنب الضريبي باختلاف الآثار المترتبة عليها، فغالباً ما يفضل المساهمون تجنب الضريبة من أجل زيادة الأرباح وتخفيض تكاليف الدين، بينما تكافح الحكومات هذه الممارسات لأنها تخفض من الايرادات المتاحة لها لتنفيذ أنشطتها التنموية (Egbunike et al,2021,p.21).

١-٢ مشكلة البحث:

أثارت الأزمات المالية عام ٢٠٠٨ العديد من القضايا المتعلقة بضبط أداء الشركات وكيفية المحافظة على حقوق أصحاب المصلحة، ومن بين هذه القضايا قضية التجنب الضريبى، حيث تعالت الأصوات المنادية بإجراء اصلاحات ضريبية وزيادة مستوى شفافية تقارير الشركات (Chytis et al, 2019, p.78) . فغالباً ما تستخدم الشركات ممارسات التجنب الضريبي من أجل الوصول إلى معدل الضريبة المرغوب الذى يمكنها من تخفيض التزاماتها الضريبية دون مخالفة السلطات الضريبية، وهذا بالطبع سيزيد من فرص الإدارة الانتهازية لإدارة التقارير المالية بما يؤثر سلباً على مستوى مصداقية وشفافية هذه التقارير (Tjondro and Olivia,2018,p.368) . ومع اعتماد السوق على معلومات التقارير المالية بصورة أساسية عند تقييم الشركة فإن انخفاض جودة التقارير المالية الناتج عن الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبى سيؤثر سلباً على قدرة السوق على التقييم السليم لقيمة الشركة، وقد ناقشت العديد من الدراسات التأثير المتوقع لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة فى البيئات المختلفة (Nguyen,2019; He et al,2020; Egbunike et al,2021).

ومع إمكانية تأثير الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي على مصداقية وشفافية التقارير المالية ومن ثم إمكانية التقييم غير الدقيق لقيمة الشركة من قبل المتعاملين فى السوق، يتجلى الدور الذى يمكن أن تلعبه المراجعة الخارجية فى ضبط تأثير ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات، وذلك على اعتبار أن المراجعة الخارجية إحدى أهم آليات المراقبة التى تعتمد عليها منظومة حوكمة الشركات من أجل إضفاء الثقة فى التقارير المالية والحد من السلوك الانتهازى المحتمل للإدارة. لذلك يسعى هذا البحث إلى الاجابة عن السؤال البحثي الرئيسي التالى:

هل يوجد تأثير لخصائص المراجعة الخارجية على علاقة ممارسات التجنب الضريبى بقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث حاول الباحث الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

١- هل توجد علاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
٢- هل تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركات باختلاف مستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى؟
٣- هل تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركات باختلاف طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة؟
٤- هل تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركات باختلاف مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة؟

١-٣ هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل واختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية، واختبار ما إذا كان لخصائص المراجعة الخارجية تأثير على اتجاه وقوة هذه العلاقة.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للبحث سعى الباحث نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- توضيح مفهوم التجنب الضريبي وأهم ممارساته.
٢- تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة.
٣- التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به المراجعة الخارجية من أجل ضبط العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة.
٤- استقراء واقع الأعمال المصري من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية، ومدى تأثر هذه العلاقة بمجموعة من خصائص المراجعة الخارجية.

١-٤ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق إلى موضوع كان ومازال محل جدل بين الباحثين بل وبين اصحاب المصلحة المختلفين، فما بين من يؤيدون ممارسات التجنب الضريبي ويرون أنها ممارسات قانونية تزيد من ثروات الملاك دون الاخلال بالقانون، ومن يعارضونها بشدة كونها محاولة لاستقطاع جزء من حقوق الدولة عند الشركة، ليس هذا فحسب بل أنهم يرون أن الانخراط فى هذه الممارسات لفترات طويلة سيؤثر سلباً على قيمة الشركة فى الأجل الطويل ومن ثم فإنها ممارسات ذات تأثيرات سلبية على المجتمع وعلى الشركة على حد سواء.. فما بين هؤلاء وأولئك تتجلى ضرورة البحث عن آلية تستطيع أن تضبط هذه الممارسات من أجل الحد من تأثيراتها السلبية خاصة على قيمة الشركة، لذلك جاء البحث الحالى ليكون بمثابة مساهمة علمية تهدف إلى اختبار دور أحد أهم الآليات الرقابية التى يُعول عليها فى ضبط العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة ألا وهى آلية المراجعة الخارجية.

١-٥ منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطى والاستقرائى، حيث ساعد اتباع المنهج الاستنباطى من خلال تحليل الدراسات السابقة فى إتمام العناصر المختلفة من الاطار النظرى لهذا البحث وصولاً لتطوير فروضه التى تم اختبارها فى بيئة الأعمال المصرية. بينما اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائى فى إتمام الدراسة التطبيقية للبحث، حيث قام باستقراء واقع بيئة الأعمال المصرية من أجل تجميع البيانات المرتبطة بمتغيرات البحث وتحليلها بالأساليب الاحصائية المناسبة من اجل اختبار فروض البحث فى البيئة المصرية.

١-٦ نطاق وحدود البحث:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية حدد الباحث نطاق البحث وحدوده كما يلى:

- يتناول البحث اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبى بشكل مجمل وقيمة الشركات المصرية، لذلك لن يتناول الباحث ضمن الاطار النظرى للبحث محددات اتخاذ القرار بالانخراط فى كل ممارسة على حدة إلا بالقدر الذى يخدم هدف البحث، وكذلك لن يختبر الباحث تطبيقياً العلاقات الفردية بين كل ممارسة من ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة.
- يقوم الباحث باختبار أثر كل من مستوى التخصص الصناعى، وطول فترة ارتباط المراجع بالعميل، و نوع مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المصرية. ومن ثم لن يتطرق الباحث للخصائص الأخرى للمراجعة الخارجية كحجم مكتب المراجعة، وأتعاب المراجعة، ونوع تقرير المراجع..

١-٧ تنظيم البحث:

التزاماً بمنهج البحث وتحقيقاً لأهدافه المحددة سلفاً انتظم الباحث ما تبقى من البحث فى النقاط التالية:

- الإطار النظرى للبحث.
- الإطار التطبيقى للبحث.
- نتائج البحث وتوصياته.

٢- الإطار النظرى للبحث:

يتطلب الاعتماد على المنهج الاستنباطى فى اشتقاق العناصر الأساسية للإطار النظرى للبحث تجميع وتحليل الدراسات السابقة بهدف الوقوف على أهم ما توصل إليه الباحثين فى هذا المجال والبدء بما انتهى به الآخرون. لذلك خصص الباحث هذا الجزء من البحث لعرض الجوانب المختلفة للإطار النظرى لمتغيرات البحث والعلاقات بينها من واقع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وذلك بهدف تطوير فروض البحث التى تم اختبارها بالاعتماد على اجراءات الدراسة التطبيقية والتى سيتم عرضها وبيان أهم نتائجها فى الجزء الثالث من هذا البحث.

٢-١ التجنب الضريبي: (المفهوم والممارسات):

غالباً ما تفاضل الشركات بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون كبدائل لتحقيق معدل الضريبة المرغوب، ويرى (Schallheim and Wells,2008) أن ارتفاع تكلفة الديون والتزام الشركات بالوفاء بمتطلبات معينة عند إبرام اتفاقيات الائتمان (كالتأمين على الاصول، وفرض قيود على توزيعات الأرباح..) هى محددات أساسية تجعل دائماً ممارسات التجنب الضريبي هى الأفضل بالنسبة للشركات.

اتفق معظم الباحثين فى موضوع التجنب الضريبي على أن ثمرة التجنب الضريبي تتمثل فى تخفيض الالتزامات الضريبية للممول تجاه مصلحة الضرائب، ولكنهم رغم ذلك لم يتفقوا على تعريف محدد للتجنب الضريبي نظراً لاختلاف رؤاهم حول الطريقة التى تحقق ثمرة التجنب الضريبي. فمثلاً عرف (Slamet,2007) التجنب الضريبي على أنه التصرفات القانونية التى من شأنها تخفيض الالتزامات الضريبية على الشركة، وكذلك يرى (Budiman,2012) أن التجنب الضريبي ما هو إلا محاولة لخفض الضرائب مع الامتثال للتشريعات الضريبية القائمة. وعلى نفس نهج التعريفين السابقين يرى (Mais and Patminingih,2017) أن التجنب الضريبي هو إجراءات تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي من خلال الاستفادة من ثغرات التشريعات الضريبية، ومن ثم فهى اجراءات لتخفيض العبء الضريبي دون انتهاك لأحكام السلطات الضريبية. وكذلك عرف (Prakoso and Hudiwinarsih,2018) التجنب الضريبي على أنه اجراء يقوم به دافعوا الضرائب من أجل تخفيض الضرائب دون انتهاك واضح للقوانين من خلال تفسير القانون بما لا يتماشى مع غرض المشرع. كما يرى (Salehi et al,2019) أن التجنب الضريبي هو مجموعة من الأنشطة القانونية التى تهدف إلى تخفيض مستوى الالتزامات الضريبية مما يؤدى فى النهاية إلى خفض مدفوعات الضرائب للحكومة. يلاحظ أن جميع التعاريف السابقة تتفق على أن التجنب الضريبي هو مجموعة الاجراءات التى تؤثر على الالتزامات الضريبية من خلال الاستفادة من نقاط ضعف قوانين الضرائب والتشريعات ذات الصلة وذلك بهدف تخفيض مبلغ الضريبة المستحق (Lestari and Nedya,2019). وعلى الرغم من شيوع وجهة النظر السابقة عند تعريف التجنب الضريبي وتأكيدها على أن ممارسات التجنب الضريبي تتضمن فقط الممارسات القانونية التى لا تنتهك التشريعات الضريبية من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية على الممول، إلا أن هناك اتجاه آخر فى تعريف التجنب الضريبي يرى أن التجنب الضريبي يمكن أن يتحقق من خلال التصرفات القانونية وغير القانونية، حيث يرى (Hanlon and Heitzman,2010) أن التجنب الضريبي يشمل الاستراتيجيات المختلفة للتخطيط الضريبي بغض النظر عن قانونيتها، فهو يشمل استراتيجيات التهرب الضريبى غير القانونية وكذلك استراتيجيات التجنب الضريبي القانونية. كما يرى (Egbunike et al,2021) أن التجنب الضريبي هو محاولات متعمدة لتخفيض مبلغ الضريبة المدفوع ويمكن تقسيمه إلى تجنب ضريبي مقبول (قانونى) وتجنب ضريبي غير مقبول (غير قانونى). بينما يرى (Bae,2017) أن التجنب الضريبي هو مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بالتخطيط الضريبي والتصرفات غير القانونية الهادفة لتخفيض الضرائب. أما (Salehi et al,2019) فيرى أن التجنب الضريبي والتهرب الضريبي Tax evasion والتخطيط الضريبي Tax planning ما هى إلا أمثلة لإدارة الضرائب Tax management. وقد فرق (Kirchler et al,2003) بين التجنب الضريبي Tax avoidance والتهرب الضريبي Tax evasion بالاعتماد على مدى قانونية تصرفات الادارة بهدف تخفيض الالتزامات الضريبية، حيث عرف التجنب الضريبي على أنه محاولة تخفيض الضرائب بطرق قانونية، بينما يشير التهرب الضريبي إلى التخفيض غير القانونى للضرائب.

ويرى الباحث أن تخفيض الالتزامات الضريبية ومن ثم مدفوعات الضرائب ما هو إلا هدف تسعى الشركات (الممول بشكل عام) إلى تحقيقه بشتى الطرق، فقد يتحقق هذا الهدف من خلال استغلال الثغرات القانونية الموجودة فى التشريعات الضريبية، أو قد يتحقق من خلال الاستثمار فى أنشطة منحها

المشرع الضريبي مزايا ضريبية، أو ربما تسعى الشركات لتحقيق هذا الهدف عن طريقة ممارسات التهرب الضريبي غير القانونية. ولا شك أن اختيار الشركة من بين هذه الاستراتيجيات يتوقف على العديد من المحددات التى قد تتعلق بكفاءة إدارة الشركة وتوجهاتها وقدرتها واستعدادها لتحمل المخاطر، أو قد تتعلق بقوة آليات متابعة أداء الإدارة والرقابة عليها كمراقب الحسابات والفئات المختلفة لملكية الشركة (كالملكية المؤسسية والملكية الحكومية) ومتابعة الجهات الحكومية لأداء الشركة، أو ربما تتعلق هذه المحددات بقوة القوانين والتشريعات الضريبية ودرجة مرونتها. فلا شك أن قوة آليات متابعة أداء الشركة والرقابة عليها سيجعل الإدارة دائماً تبتعد عن الاستراتيجيات غير القانونية عند سعيها لتخفيض الالتزامات الضريبية، وكذلك مرونة التشريعات الضريبية ستدفع الشركات نحو البحث عن الثغرات والمزايا الضريبية التى يمكن أن تتحقق من خلال استغلال هذه التشريعات، كما وأن جرأة إدارة الشركة وبحثها الدائم عن الأرباح واستعدادها لتحمل المخاطر فى سبيل ذلك قد يدفعها إلى الانخراط فى مختلف الممارسات الممكنة بغض النظر عن قانونيتها لأجل تحقيق مستوى الأرباح المرغوب، وعلى العكس من ذلك فمن المتوقع أن تفضل الإدارة المحافظة التى تسعى نحو الأمان وتخفيض المخاطر الممارسات القانونية المتاحة لتخفيض التزاماتها الضريبية.

مما سبق يرى الباحث أن التجنب الضريبي والتهرب الضريبي استراتيجيتين بديلتين (وقد تكونا مكملتين) تستخدمهما الشركات من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية على الشركة، وإن اتحدتا الاستراتيجيتان فى الغاية فإنهما يختلفان فى الوسيلة، حيث يعتمد التجنب الضريبي على الممارسات القانونية المشروعة، بينما يمثل التهرب الضريبي ممارسات غير قانونية (يعاقب عليها القانون) من أجل التهرب من الالتزامات الضريبية تجاه المجتمع. وعلى الرغم من مشروعية ممارسات التجنب الضريبي إلا أن الدافع وراء القيام بهذه الممارسات يمثل المحدد الرئيسي فى نوع تأثير هذه الممارسات، فلاشك أن انتهازية الادارة وسعيها لتحقيق مصالحها الشخصية عن طريق ممارسات التجنب الضريبي من أجل تحقيق مستوى الأرباح المرغوب سيكون له تأثير سلبي على قيمة الشركة (خاصة على المدى الطويل) وسمعتها ومن ثم على حقوق باقي أصحاب المصلحة. لذلك لابد من وجود آليات من شأنها ضبط ممارسات التجنب الضريبي وجعلها دائماً فى اتجاه تعظيم قيمة الشركة فى الأجلين القصير والطويل، وهو ما دفع الباحث للقيام بهذا البحث من أجل اختبار مدى تأثير ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات المصرية ودور المراجعة الخارجية فى ضبط هذا التأثير وجعله تأثيراً إيجابياً.

وتتعدد ممارسات التجنب الضريبي التى يمكن لإدارة الشركة الاعتماد عليها من أجل تخفيض التزاماتها ومدفوعاتها الضريبية، ومن أهم هذه الممارسات:

٢-١-١ إدارة الأرباح: إذا كان الهدف النهائى من ممارسات التجنب الضريبي هو تخفيض مصروف الضرائب من أجل زيادة صافى الربح بعد الضريبة، فلاشك أن ممارسات إدارة الأرباح ستكون من أولى الممارسات التى ستعتمد عليها الإدارة من أجل التأثير على صافى الربح الخاضع للضريبة، ومن ثم التأثير على الضريبة المستحقة على الشركة ومدفوعات الضرائب. وقد أثبتت العديد من الدراسات انخراط الشركات فى الممارسات المختلفة لإدارة الأرباح (سواء الممارسات المحاسبية من خلال التلاعب بالمستحقات الاختيارية، أو الحقيقية من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية) من أجل تجنب الضريبة، ونظراً لضعف قدرة الادارة على الانخراط فى ممارسات الإدارة المحاسبية للأرباح كونها مقيدة بالالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية التى تنظم عملية الاعتراف بالمصروفات والايرادات ومن ثم يكون قرار الانخراط فى مثل هذه الممارسات محفوفاً بالمخاطر لاحتمالية اكتشافها من قبل مراقب الحسابات، فقد تفضل الشركات الممارسات الحقيقية لإدارة الأرباح عن الممارسات المحاسبية كونها تخرج عن نطاق اهتمام وعمل مراقب الحسابات (Wang and Chen,2012; Yorke et al,2016; Amidu et al,2019; Karjalainen et

(al,2020. وقد تقوم الشركات بترحيل الدخل بين الفترات حيث يتم ترحيل الدخل من الفترات ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الفترات المنخفضة فى معدلات الضريبة، ويشتهر هذا الشكل من أشكال إدارة الربح فى الدول التى تعتمد على نظام الشرائح الضريبية عند تحديد معدلات الضريبة، فإذا وجدت الشركة أن الاعتراف بإيرادات أكبر سيجعلها تخضع إلى ضريبة بمعدلات أعلى فمن الممكن أن تؤجل الشركة الاعتراف بأى إيرادات زائدة إلى الفترات القادمة بهدف تخفيض الربح الخاضع للضريبة ومن ثم تخفيض مصروف الضريبة (يوسف، ٢٠١٩،ص٤٠٨)، ومن الجدير بالذكر أن المشرع المصري اعتمد نظام الشرائح عند تحديد أسعار الضريبة على الدخل حيث حدد فى قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ثلاثة شرائح لأسعار الضريبة أعلاها ٢٠٪ على ما زاد من الدخل عن ٤٠٠٠٠ جنيه، ثم تم تعديل هذه الشرائح بقانون ٩٧ لسنة ٢٠١٨ لتصبح أربعة شرائح تتضمن الشريحة الأخيرة منها سعر ضريبة ٢٢,٥٪ على ما زاد من الدخل عن ٢٠٠٠٠٠جنيه، وأخيراً جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ ليعدل هذه الشرائح ويضيف شريحة بمعدل ٢٥٪ لما زاد من الدخل الخاضع للضريبة عن ٤٠٠٠٠٠جنيه.

٢-١-٢ إدارة هيكل التمويل: تتنوع مصادر تمويل الشركات ما بين مصادر ذاتية عن طريق حقوق الملكية، ومصادر خارجية عن طريق التمويل بالديون أو القروض المحصلة من غير الملاك. ونظراً لأن تكلفة التمويل بحقوق الملكية تعتبر توزيعاً للأرباح، وتكلفة التمويل عن طريق الغير تعتبر تحميلاً على الأرباح، فقد تسعى الشركات إلى زيادة نسبة التمويل الخارجى على حساب التمويل بحقوق الملكية بهدف زيادة تكلفة التمويل التى تخصم من الايرادات قبل الوصول إلى صافى الربح الخاضع للضريبة ومن ثم تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة وبالتالى تخفيض الضرائب المستحقة على الشركة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الشركات التى تخضع لمعدلات ضريبة مرتفعة تفضل هيكل تمويل ذو رافعة مالية عالية بهدف تخفيض الالتزامات الضريبية ومن ثم التأثير الايجابى على قيمة الشركة (يوسف،٢٠١٩ ;Gao,2016).

٢-١-٣ الملاذات الضريبية Tax shelters: تعتبر الملاذات الضريبية من أشهر ممارسات التجنب الضريبي التى تتبعها الشركات خاصة الدولية منها، ومن أكثرها تحقيقاً للوفورات الضريبية، فقد قدرت الوفورات الضريبية التى حققتها الشركات الأمريكية بالاعتماد على الملاذات الضريبية أكثر من عشرة بلايين دولار (Wilsonm,2009,p.969). وتأخذ الملاذات الضريبية صوراً عدة، منها ترحيل الدخل بين المناطق وذلك فى البلدان التى لا تتبع نظاماً ضريبياً موحداً كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن ترحيل الربح من الولايات ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الولايات ذات الضريبة المنخفضة (Gupta and Mills 2002)، وكذلك ترحيل الدخل فى الشركات متعددة الجنسيات إلى الفروع التى تعمل فى دول تتمتع بإعفاءات أو مزايا ضريبية كبيرة (Satyadini,2018). وكذلك استغلال تسعير التحويلات الداخلية فى الشركات الدولية فى تخفيض الالتزامات الضريبية الاجمالية على المجموعة ككل وذلك من خلال قيام الشركة الأم بإنتاج أصل فى شركة تابعة خاضعة لمعدلات ضريبية منخفضة ثم بيع هذا الأصل للشركة الأم بأعلى سعر فى السوق ومن ثم خضوع معظم أرباح البيع النهائية لهذا الأصل إلى معدلات ضريبية منخفضة نسبياً (Graham and Tucker,2005). ومن أشكال الملاذات الضريبية أيضاً نقل النقدية إلى الدول التى توفر السرية المالية للتدفقات النقدية الوافدة إليها مما يجعلها ملاذات آمنة للتجنب الضريبي، وقد تصدرت سويسرا قائمة الدول الأكثر سرية مالية تليها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك وفقاً لمؤشر السرية المالية Financial secrecy index الصادر عام ٢٠١٨ عن شبكة العدالة الضريبية البريطانية Tax justice network (يوسف،٢٠١٩). وعلى الرغم من أهمية الملاذات الضريبية كأحد أهم ممارسات التجنب الضريبي الشائعة على مستوى بيئات الأعمال المختلفة إلا أن الاعتماد عليها مقيداً بالالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، فعلى

مستوى بيئة الأعمال المصرية مثلاً نجد أن معايير المحاسبة المصرية وكذلك قانون ضريبة الدخل قد قيدا كثيراً من قدرة الشركات على استغلال تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية، حيث نجد أن معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) "الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة" قد نظم عملية الافصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، حيث ألزم الشركات بالافصاح عن طبيعة العلاقات مع هذه الأطراف وكذلك الافصاح عن المعلومات الخاصة بالمعاملات مع هذه الأطراف وما يرتبط بها من أرصدة مستحقة وارتباطات والتى تكون ضرورية لفهم التأثير المحتمل لتلك العلاقات على القوائم المالية، كما حدد المعيار أمثلة للمعاملات التى تتطلب الإفصاح عنها ومنها شراء وبيع بضاعة تامة الصنع أو غير تامة الصنع، وشراء أو بيع عقارات أو أى أصول أخرى، وتقديم أو تلقى خدمات.. ومن ثم فقد قيد هذا المعيار من قدرة الادارة على إخفاء ما تقوم به من معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بغرض التجنب الضريبي. وكذلك نجد أن المادة ٣٠ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد نصت على أنه إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط فى معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التى تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة أو نقل عبئاً من شخص خاضع للضريبة إلى آخر معفى منها أو غير خاضع لها، يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد. كما نظمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى موادها ٣٨، ٣٩، ٤٠ عملية تحديد والالتزام بالسعر المحايد وأوضحت طرق عدة لكيفية تحديد السعر المحايد، ومن ثم قيدت المادة ٣٠ من هذا القانون ومواد اللائحة التنفيذية له من قدرة إدارة الشركة على تحديد سعر التبادل الذى يتم به إتمام المعاملات مع الأطراف المرتبطة، وبالتالى حدت هذه المادة من قدرة الإدارة على الانخراط فى مثل هذا النوع من الممارسات للتجنب الضريبي.

٢-١-٤ استغلال مرونة السياسات والاستراتيجيات المحاسبية والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية: يمكن أن تستغل إدارة الشركة المرونة التى أتاحتها المعايير المحاسبية عند الاختيار بين السياسات المختلفة فى اختيار السياسات المحاسبية التى من شأنها تخفيض الالتزامات الضريبية (محمد وبغدادى،٢٠١٩). ومن أهم الخيارات المحاسبية المتاحة أمام الإدارة الاختيار ما بين طرق الاهلاك المختلفة (اهلاك ثابت / متناقص / إعادة تقدير ..) وطرق تقييم المخزون (الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO / الوارد أخيراً يصرف أولاً LIFO / المتوسط المرجح / السعر المحدد مقدماً / الوارد بأعلى الأسعار يصرف أولاً / التسعير بسعر السوق الحاضر..). كما يمكن أن تقوم الإدارة بتخفيض التزاماتها الضريبية من خلال استغلال سماح المعايير المحاسبية لها بإعمال التقدير فى تحديد العديد من بنود عناصر القوائم المالية كتقدير الأعمار الاقتصادية للأصول القابلة للاهلاك وقيمتها كخردة أو نفاية، وتقدير المخصصات المختلفة للأصول المتداولة كمخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط اسعار البضاعة ومخصص الأجيو. ولا شك أن استغلال مرونة السياسات المحاسبية متاح للشركة فى فترتها المالية الأولى، أما تغيير السياسات المحاسبية المتبعة عبر الفترات فقد قيدته المعايير المحاسبية بالافصاح عن سبب التغيير وأثره على القوائم المالية ما يجعل من الصعب اعتماد الإدارة على هذه الاستراتيجية من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية. كما يمكن للإدارة اختيار البدائل الاستثمارية التى من شأنها تخفيض مصروفات الضرائب وذلك من خلال المقارنة بين المزايا الضريبية المحققة من كل بديل، كأن تفاضل الشركة بين شراء أصل ثابت والاعتراف بمصروف اهلاك سنوى له ومن ثم تخفيض الدخل الخاضع للضريبة بمقدار هذا الاهلاك، وبين استئجار هذا الأصل والاعتراف مصروف ايجار دورى له ومن ثم تخفيض الدخل الخاضع للضريبة بمقدار هذا المصروف.

٢-١-٥ المزايا والاعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى قانون الضرائب: عند التفكير فى استثمار الأموال الفائضة لدى الشركة تقوم الشركة بعمل دراسة جدوى للبدائل الاستثمارية المتاحة لديها

لاختيار أفضلها، حيث تقارن من خلال هذه الدراسة بين تكاليف وعوائد كل بديل استثمارى لتحديد مدى جدواه الاقتصادية، وتعتبر الضرائب من أهم عناصر التكاليف التى تؤخذ فى الاعتبار عند عمل دراسة جدوى للمشروعات الاستثمارية المقترحة، وغالباً ما تفضل الشركات مجالات الاستثمار ذات العبء الضريبي المنخفض أو المجالات المعفاة تماماً من الضريبة. وتشجيعاً للاستثمار فقد تضمنت قوانين الضرائب فى مختلف بلدان العالم مزايا واعفاءات ضريبية تمنح للاستثمار فى مجالات معينة غالباً ما تحقق أهداف اجتماعية وقومية بالاضافة إلى الاهداف الاقتصادية التى تتحقق للمستثمر ذاته. ومن أهم مجالات الاستثمار التى منحها المشرع المصري مزايا واعفاءات ضريبية الاستثمار فى مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى البور والصحراوية، والانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى والمناحل وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠).

٢-٢ مقاييس التجنب الضريبي:

نظراً لتعدد ممارسات التجنب الضريبى فإنه يمكن قياس اثر بعض هذه الممارسات كل على حدة، فمثلاً يمكن قياس التجنب الضريبي الناتج عن ممارسات إدارة الأرباح بمقاييس إدارة الأرباح العديدة المقترحة من قبل الباحثين واشهرها مقياس أو نموذج Jones, 1991 ونموذج Jones المعدل الذى طورته Dechow et al,1995 ونموذج Rowchowdhury 2006. وكذلك يمكن اتخاذ نسبة الرفع المالى أو نسبة الأموال المقترضة إلى حقوق الملكية كمؤشر لمدى وجود ممارسات التجنب الضريبي الناتج عن إدارة هيكل التمويل. ونؤكد هنا على أن استخدام مقياس لكل ممارسة من ممارسات التجنب الضريبي على حدة يتطلب أولاً ضمان أن الشركة لم تمارس غير هذه الممارسات التى سيتم قياسها، وثانياً ضمان أن كل ممارسة من هذه الممارسات لم تؤثر على الممارسات الأخرى، وهذا بالطبع ما لا يمكن ضمانه أو التحقق منه، فالشركات غالباً ما تعتمد على أكثر من ممارسة لتجنب الضريبة هذا بالاضافة إلى أن هناك ممارسات يصعب قياس أثرها كمياً بصورة منفردة كاستغلال مرونة السياسات المحاسبية والملاذات الضريبية والاعفاءات والمزايا الضريبية الممنوحة من قبل القانون. لذلك سعى العديد من الباحثين إلى اقتراح مقاييس شاملة للتجنب الضريبي تساعد أولاً على تحديد ما إذا كانت الشركة تنخرط فى ممارسات التجنب الضريبي، وثانياً تساعد فى تحديد مستوى هذه الممارسات ومن ثم تساعد فى المقارنة بين الشركات وبعضها فى هذا المجال، وقد قسمها البعض إلى ثلاثة مجموعات، حيث تضمن الأولى المقاييس التى تأخذ فى الاعتبار الفجوة بين الدخل الدفترى والدخل الخاضع للضريبة، بينما تتضمن المجموعة الثانية المقاييس التى تعتمد على النسبة بين مبلغ الضريبة إلى دخل الشركة، وأخيراً تتضمن المجموعة الثالثة مقاييس أخرى كالفروق التقديرية الدائمة discretionary permanent differences وتقديرات الملاذ الضريبي tax shelter estimates والمنافع الضريبية غير المعترف بها unrecognized tax benefits (Annuar et al,2014,p.152). ويمكن توضيح أهم وأشهر المقاييس التى أقترحها الباحثون لقياس التجنب الضريبى فيما يلى:

٢-٢-١ معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate (ETR): قدم هذا المقياس (Porcano,1986) ليكون مؤشر عن مدى وجود ممارسات التجنب الضريبي ومستوى هذه الممارسات، وقد تم حساب هذا المعدل فى البداية بقسمة مصروف ضريبة الدخل على الدخل قبل الفوائد والضرائب، ثم تم تعديله لاحقاً ليقاس بقسمة الفرق بين مصروف ضريبة الدخل ومصروف ضريبة الدخل المؤجل على الدخل قبل الفوائد والضرائب. وكلما انخفض معدل الضريبة الفعال كلما دل ذلك على ارتفاع التجنب الضريبي فى الشركة، والعكس صحيح.

٢-٢-٢ معدل الضريبة الفعال طويل الأجل long-run effective tax rate (LRETR): اقترح (Dyreng et al,2008) أن استخدام معدل ضريبة فعال لمدة عام واحد ينطوى على أخطاء فى القياس، ومن ثم اقترح أن يقاس معدل الضريبة الفعال على مدى فترة من الزمن وقد اقترح أن تكون خمس سنوات، وبرر ذلك بأن استراتيجية الشركة فى تجنب الضرائب لا تظهر إلا على مدار الفترات وأنه من الصعب تجنب الضريبة فى سنوات أو فترات متتالية دون اكتشاف. ويتم قياس معدل الضريبة الفعال طويل الأجل بقسمة مجموع ضرائب الدخل المدفوعة خلال الخمس سنوات السابقة على مجموع الأرباح قبل الضرائب والبنود الخاصة خلال الخمس سنوات السابقة. ولا شك أن ارتفاع هذا المعدل يعنى انخفاض التجنب الضريبي.

٢-٢-٣ فرق الضريبة الدفترية الدائم permanent book-tax difference: قدم هذا المقياس (Frank et al,2009) لتسوية التباين بين معدل الضريبة الفعال والقانونى، حيث يتم حسابه بحاصل ضرب الفرق بين معدل الضريبة الفعال ومعدل الضريبة القانونى فى الدخل المحاسبي قبل الضرائب، ولاشك أنه كلما اتسع الفرق بين معدل الضريبى الفعال والمعدل القانونى كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التجنب الضريبي الذى تمارسه الشركة.

٢-٢-٤ معدل الضريبة الفعال التفاضلى ETR differential: قدم هذا المقياس (Hanlon and Heitzman,2010) كتطوير لنموذج Frank,2009 السابق (فرق الضريبة الدفترية الدائم)، ويقاس معدل الضريبة الفعال التفاضلى بالفرق بين معدل الضريبة الفعال ومعدل الضريبة القانونى، واقترح الباحثون استخدام هذا المقياس كمقياس مكمل لمعدل الضريبة الفعال فى حالة اختلاف معدلات الضريبة القانونية. وبالطبع يدل كبر معدل الضريبة الفعال التفاضلى على ارتفاع مستوى التجنب الضريبى الذى تمارسه الشركة.

٢-٢-٥ معدل الضريبة النقدى الفعال Cash Effective Tax Rate (CETR): اقترح هذا المقياس أيضاً (Hanlon and Heitzman,2010)، ويتم قياسه بقسمة ضرائب الدخل المدفوعة نقداً خلال الفترة على الدخل قبل الضرائب. ويتميز هذا المقياس بعدم تأثره بالأرباح المحاسبية ولا بالتغيرات فى النسب المحاسبية (Chytis et al,2019)، فهو يقيس قدرة الشركة على تخفيض مدفوعاتها الضريبية السنوية (والتى قد تتضمن ضرائب على أرباح فترات مختلفة) ومن ثم يقيس مدى انخراط الادارة فى ممارسات التجنب الضريبي. ويدل انخفاض هذا المعدل على ارتفاع مستوى التجنب الضريبي للشركة.

٢-٢-٦ معدل التأجيل الضريبي Defferred Tax Rate (DTR): اقترح (Edwards et al. 2016) استخدام معدل التأجيل الضريبي كمقياس للتجنب الضريبى، حيث يعتبر تأجيل الضرائب وترحيلها لفترات تالية من أهم استراتيجيات التجنب الضريبي، ويتم قياس معدل التأجيل الضريبي بقسمة مصروف الضرائب المؤجلة على الدخل قبل الضرائب (فودة،٢٠٢٠). وبالطبع يدل ارتفاع هذا المعدل على ارتفاع مستوى التجنب الضريبي الذى تمارسه الشركة .

٢-٢-٧ نسبة مدفوعات الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية cash tax over operating cash flows ratio: اعتمد (Satyadini,2018) على هذه النسبة لقياس التجنب الضريبى فى الشركات، فكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على انخفاض مستوى التجنب الضريبى فى الشركة، والعكس صحيح.

٢-٣ أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة (تطوير الفرض الأول للبحث):

التجنب الضريبي ما هو إلا ممارسة إدارية تحقق منافع ويترتب عليها تكاليف، ويجب تقييم جميع هذه التكاليف وتلك المنافع بشكل مناسب إذا أردنا أن نقيم الأثر النهائى لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وتعتبر المنافع المرجو تحقيقها من تلك الممارسات أكثر وضوحاً من التكاليف، حيث تتمثل هذه المنافع فى الأموال المتوفرة جراء تلك الممارسات. أما التكاليف المترتبة على ممارسات

التجنب الضريبي فمنها التكاليف الصريحة Explicit costs التى يمكن ملاحظتها بشكل مباشر كأتعاب المشاركين فى أنشطة التجنب الضريبي ومصروفات إعادة الهيكلة التنظيمية اللازمة لتحقيق الوفورات الضريبية، وهناك تكاليف ضمنية Implicit costs قد تتحملها الشركة نتيجة انخراطها فى ممارسات التجنب الضريبي كاستغلال الإدارة لهذه الممارسات فى تحقيق مصالح خاصة تضر بمصالح باقى أصحاب المصلحة، وكذلك قد تؤدى ممارسات التجنب الضريبي إلى فقد مصداقية القوائم المالية نتيجة الاختلافات الكبيرة الواضحة فى مصروفات الضرائب بين الشركات المماثلة فى نفس الصناعة مما يزيد من شكوك مستخدمى التقارير المالية حول نزاهة الإدارة ومدى مصداقية معلومات القوائم المالية، وهناك أيضاً تكاليف السمعة Reputational costs والتى تتحملها الشركة في شكل رفض مجتمعى واسع النطاق كعقوبة على عدم قيامها بواجبات المواطنة وذلك عند الاعلان عن تجنب الشركة لسداد حق الدولة في الضرائب، هذا بالإضافة إلى التكاليف الناتجة عن العقوبات المحتملة من قبل السلطات الضريبية عندما تكتشف قيام الشركة بهذه الممارسات (Santana and Rezende,2016).

وعلى الرغم من أن تأثير ممارسات التجنب الضريبى على قيمة الشركة يتوقف على نتيجة الموازنة بين التكاليف والمنافع المرتبطة بهذه الممارسات، إلا أن هذه التكاليف وتلك المنافع تختلف بدورها فى قيمتها وتوقيتها وتداعياتها على الأطراف المختلفة باختلاف دوافع الإدارة. فمهما اختلفت دوافع الادارة فإن ممارسات التجنب الضريبي ستؤثر ايجابيا فى مصالح المساهمون والادارة (على الأقل فى الأجل القصير)، بينما ستؤدى هذه الممارسات إلى انخفاض الحصيلة الضريبية التى تعتمد عليها الحكومات فى الوفاء بالتزاماتها والسير فى مشروعاتها التنموية المختلفة مما يؤثر سلباً فى قدرة الحكومات على القيام بدورها فى تنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن التجنب الضريبي ما هو إلا نقل للثروة من الحكومة إلى الملاك ومن ثم تعزيز قيمة المنشأة (Chen et al,2013,p.25) إلا أن الدوافع الانتهازية للإدارة التى تقف وراء الانخراط فى ممارسات التجنب الضريبي سيكون لها تأثير سلبي على جميع الأطراف المعنية، فالسعى نحو التجنب الضريبي بهدف تحقيق مصالح خاصة للإدارة يعنى السعى نحو نقل جزء من ثروة الملاك وكذلك جزء من حق الدولة إلى الإدارة ومن ثم تفاقم مشاكل الوكالة وما يرتبط بها من تكاليف، وتعرض الشركة لمخاطر تحمل التكاليف المرتبطة بعدم وفاءها بالتزاماتها الضريبية تجاه الدولة، وزيادة مشكلة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف، وفقدان أو انخفاض الثقة فى الادارة مما يؤثر سلباً فى النهاية على قيمة الشركة خاصة فى الأجل الطويل. وفى المقابل قد تسعى الادارة من وراء ممارسات التجنب الضريبي إلى زيادة ثروة الملاك ومن ثم قيمة الشركة فى الأجل القصير دون التأثير على قيمتها فى الأجل الطويل بما يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية بالشركة من ملاك وإدارة وعمال وغيرهم ممن يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأداء المالى للشركة.

ونظراً لاختلاف تأثير ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة باختلاف دوافع الادارة، فقد سعت العديد من الدراسات للبحث فى علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة فى بيئات الأعمال المختلفة من أجل الحصول على استدلالات حول دوافع الادارة نحو هذه الممارسات فى مختلف بيئات الأعمال، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات ما بين دراسات أثبتت وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركة، ودراسات وجدت علاقة ايجابية بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركة، ودراسات أخرى أثبتت عدم وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية اختبرت دراسة (Desai and Dharmapala,2005) العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المشروعات فى عينة مكونة من ٦٨٧ شركة أمريكية مقيدة خلال الفترة من ١٩٩٣ الى ٢٠٠١ (بواقع ٣٦٥٨ مشاهدة)، وقد أثبتت النتائج عدم وجود تأثير معنوى لممارسات التجنب الضريبي على قيمة المشروعات الأمريكية، ولكنها اثبتت ايضاً أن وجود حوكمة شركات

جيدة يساهم في ظهور أثر إيجابى للتجنب الضريبي على قيمة المشروعات. وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً وبتحليل بيانات عينة مكونة من ١٠٨ مشاهدة للشركات الأمريكية المقيدة خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٤ أثبتت دراسة (Hanlon and Slemrod,2009) وجود رد فعل سلبي لأسعار الأسهم تجاه ممارسات التجنب الضريبي بالاعتماد على الملاذات الضريبية، كما أثبتت الدراسة تأثير نوع القطاع الذى تعمل به الشركة على قوة هذا التأثير السلبي للتجنب الضريبي على أسعار الأسهم، حيث وجدت الدراسة أن هذا التأثير السلبي يكون أكثر حدة فى قطاع التجزئة.

وقد توصلت دراسة (Chen et al,2014) من خلال تحليل بيانات عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٩ إلى أن سلوك التجنب الضريبي يزيد من تكاليف الوكالة ومن ثم يخفض من قيمة المشروعات الصينية، كما أوضحت الدراسة أن رد فعل المستثمرون يكون سلبياً تجاه ممارسات التجنب الضريبي وأن قوة رد الفعل هذا تنخفض بزيادة شفافية المعلومات المحاسبية.

وفى إيران اختبرت دراسة (Rezaei and Ghanaeenejad,2014) العلاقة بين شفافية التقرير المالى والتجنب الضريبي وقيمة المشروعات الإيرانية، وبتحليل بيانات عينة مكونة من ١٠٠ شركة إيرانية مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠ توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لممارسات التجنب الضريبي على كل من شفافية التقرير المالى وقيمة المشروعات الايرانية.

وعلى الصعيد الأوروبي قدمت دراسة (Ftouhi et al,2015) دليلاً على التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة المشروعات الأوروبية من خلال تحليل بيانات عينة قوامها ٧٣ شركة مقيدة بمؤشر Euronext 100 خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢.

وفى البرازيل وبالاعتماد على عينة مكونة من ٣١٠ شركة برازيلية مقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٢ وبواقع ١٤٣٢ مشاهدة أكدت نتائج التحليل الاحصائى لدراسة (Santana and Rezende,2016) وجود تأثير سلبي للتجنب الضريبي على قيمة المشروعات البرازيلية، كما أثبت التحليل وجود دور معنوى لحوكمة الشركات فى التخفيف من حدة هذا التأثير السلبي.

وعلى الصعيد الأسيوى وبالتحديد بالاعتماد على بيانات ١٢٥ مشاهدة للشركات الأندونيسية المقيدة العاملة فى القطاع المصرفى خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ قدمت دراسة (Tehupuring,2016) دليلاً آخر للتأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة المشروعات، كما أكدت النتائج وجود دوراً معنويا لاستقلال مجلس الادارة فى الحد من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي.

وفى إندونيسيا أيضاً هدفت دراسة (Pratama,2018) إلى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات فى عينة قوامها ١٨٤ شركة صناعية إندونيسية مقيدة خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٥، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات الإندونيسية وأن أصحاب المصلحة فى إندونيسيا لا يعتبرون ممارسات التجنب الضريبي ممارسات سلبية.

وفى البيئة الأسيوية أيضاً وتحديداً فى ماليزيا اختبرت دراسة (Yee et al,2018) مدى وجود تأثير للتجنب الضريبي على قيمة الشركات، ومدى وجود دور لحوكمة الشركات فى ضبط هذا التأثير، وبتحليل بيانات ٨٢ شركة من أفضل مائة شركة فى التصنيف الماليزى لأداء الشركات فيما يتعلق بحوكمة الشركات عام ٢٠١٤ توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات الماليزية، وأن الحوكمة الجيدة للشركات من شأنها التخفيف من حدة هذا التأثير.

أما دراسة (Khaoula and Moez,2019) فقد أثبتت من خلال تحليل بيانات ١٠٥ مشروع أوروبى خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٢ وجود تأثير ايجابى لممارسات التجنب الضريبي على قيمة هذه المشروعات، وعلى عكس المتوقع أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود تأثير سلبى معنوى لبعض خصائص مجلس الادارة (استقلال المجلس، وتنوع المجلس، والدور المزدوج لرئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذى) على علاقة التجنب الضريبي بقيمة المشروعات الأوروبية.

ولم يختلف الوضع كثيراً فى بيئة الأعمال المصرية، حيث تضاربت نتائج الدراسات السابقة التى اهتمت باختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة. فقد اختبرت دراسة (حامد،٢٠١٨) أثر التفاعل بين بعض الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التجنب الضريبي على قيمة الشركات المصرية، وبالتطبيق على عينة قوامها ٦٠ شركة مصرية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٦ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية، وأن أكثر آليات حوكمة الشركات تأثيراً فى هذه العلاقة هى لجنة المراجعة وأن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة هى أكثر خصائص اللجنة تأثيراً على العلاقة السابقة، كما أثبتت النتائج وجود تأثيراً سلبياً لكل من عدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الادارة على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المصرية.

وعلى عكس نتائج الدراسة السابقة توصلت دراسة (عبد النعيم ،٢٠٢٠) إلى وجود أثر سلبي لممارسات التجنب الضريبي على القيمة السوقية للشركات المصرية وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المدرجة فى المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٨، كما أثبتت النتائج أن ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركة تخفف من الأثر السلبي للتجنب الضريبي على قيمة الشركات المصرية.

ولاختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات قامت دراسة (حسين،٢٠٢٠) بتحليل بيانات ٤٧ شركة مصنفة فى مؤشر البورصة المصرية للاستدامة خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٨ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن خطر الانهيار المستقبلى لأسعار الأسهم يرتفع مع ارتفاع مستوى ممارسات التجنب الضريبي للشركة، وأن قوة هذه العلاقة الايجابية تزيد فى الشركات ذات المستوى المرتفع من حوكمة الشركات.

أما دراسة (الباز،٢٠٢١) فقد اختبرت أثر أنماط الملكية ومجلس الادارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركات، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات جميع الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ فى اختبار فروض الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابى للتجنب الضريبي على قيمة الشركات المصرية، كما حددت الدراسة أهم المحددات التى تؤثر ايجابياً فى ممارسات التجنب الضريبي فى الملكية المؤسسية وحجم مجلس الادارة، بينما يؤثر كل من الملكية الادارية وازدواجية دور رئيس مجلس الادارة وحجم الشركة والرافعة المالية سلبياً فى مستوى التجنب الضريبي فى الشركات المصرية.

وأخيراً وبإجراء دراسة اختبارية على ٢٤ شركة من الشركات دولية النشاط المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ قدمت دراسة (ابراهيم،٢٠٢١) دليلاً على العلاقة السلبية بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات حيث يُحجم المستثمرون المصريون عن الاستثمار فى الشركات المنخرطة فى ممارسات التجنب الضريبي نظراً لارتفاع تكاليف ومخاطر هذه الممارسات مقارنة بمنافعها، كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين التجنب الضريبي وعوائد الأسهم نظراً لما يحققه التجنب الضريبي من تأثير ايجابى على التدفقات النقدية وربحية الشركة.

ونظراً لاختلاف نتائج الدراسات السابقة (الأجنبية أو المصرية) فيما يتعلق بعلاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة، يحاول الباحث اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية المقيدة بالبورصة وذلك تمهيداً لاختبار مدى وجود دور لخصائص المراجعة الخارجية على قوة واتجاه هذه العلاقة، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الأول لهذا البحث كما يلى:

الفرض الأول: لا توجد علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

٢-٤ دور المراجعة الخارجية فى الحد من التأثير السلبي للتجنب الضريبي على قيمة الشركة (تطوير باقى فروض البحث):

على الرغم من اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير ممارسات التجنب الضريبي على قيمة المنشأة إلا أن معظم الدراسات أكدت على أن العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة يحكمها العديد من المحددات وعلى رأسها قوة آليات حوكمة الشركات. فعلى الرغم من تحقيق المشروعات لمنافع نتيجة ممارسات التجنب الضريبي والتى تتلخص فى توفير موارد الشركة إلا أن هذه الممارسات قد يترتب عليها تفاقم مشاكل عدم تماثل المعلومات وصراعات الوكالة بين الإدارة وباقى الأطراف ذوى المصلحة، حيث يسعى المديرون من أجل تحقيق منافع التجنب الضريبي إلى جعل بيئة معلومات الشركة اكثر تعقيداً وغموضاً بغية عدم اكتشاف هذه الممارسات (Bae,2017,p.155) لذلك افترضت العديد من الدراسات وجود دوراً هاماً لحوكمة الشركات فى الحد من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي، ولكن المتتبع لهذه الدراسات يلاحظ اقتصار هذه الدراسات على اختبار خصائص بعض آليات حوكمة الشركات دون غيرها، حيث تركز اهتمام معظم الباحثين على اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة (Annisa and Kurniasih,2012; Egbunike et al,2021; Tehupuring,2016; Mais and Patminingih,2017; Waluyo,2017; Prakoso and Hudiwinarsih,2018; Setyawan et al,2018; Khaoula and Moez,2019; Ramadhani,2019; Kiswanto et al,2020; Sunarto et al,2021; Thoriq and Rahman,2020) ولجنة المراجعة (Annisa and Kurniasih,2012; Egbunike et al,2021; Mais and Patminingih,2017; Waluyo,2017; Hsu et al,2018; Prakoso and Hudiwinarsih,2018; Setyawan et al,2018; Tjondro and Olivia,2018; Zheng et al,2018; Ramadhani,2019; Kiswanto et al,2020; Sunarto et al,2021; Thoriq and Rahman,2020) ، بالاضافة إلى تركيبة هيكل الملكية (Annisa and Kurniasih,2012; Santana and Rezende,2016; Mais and Patminingih,2017; Waluyo,2017; Prakoso and Hudiwinarsih,2018; Setyawan et al,2018; Ramadhani,2019; Kiswanto et al,2020; Sunarto et al,2021; Thoriq and Rahman,2020) على الحد من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي. أما المراجعة الخارجية وعلاقتها بالتجنب الضريبي فقد لاقت أيضاً اهتمام العديد من الباحثين على المستوى العالمى، بيد أن الباحثين على صعيد بيئة الأعمال المصرية لم يرعى اهتمامهم تحليل واختبار العلاقة بين المراجعة الخارجية والتجنب الضريبي بالقدر المناسب الملاحظ فى بيئات الأعمال الأخرى. ومع افتراض الباحثين لوجود دور معنوى للمراجعة الخارجية فى الحد من السلوك الادارى الانتهازى المتعلق بممارسات التجنب الضريبي إلا أن نتائج اختبار هذا الافتراض قد اختلفت وتنوعت باختلاف بيئات التطبيق والمقاييس المستخدمة لجودة المراجعة والتجنب الضريبي. فقد قدمت دراسة (Mcguire et al,2012) دليلاً على وجود علاقة بين الخبرة الصناعية للمراجع الخارجى والتجنب الضريبي فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكدت أن الشركات التى تشترى خدمات ضريبية من مراقب حساباتها تنخرط بشكل أكثر فى ممارسات التجنب الضريبي عندما يكون مراقب الحسابات أكثر تخصصاً فى مجال الضرائب، كما اشارت الدراسة إلى أن الخبرة الكلية للمراجع الخارجى (التخصص الصناعى) ترتبط ايجابياً بالتجنب الضريبي، حيث يستطيع المراجع الجمع بين خبرته فى المراجعة وخبرته فى مجال الضرائب من أجل تطوير استراتيجيات ضريبية تفيد العملاء فى مجال التجنب الضريبى.

أما دراسة (Martinez and Lessa,2014) فقد اهتمت باختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة والتجنب الضريبي فى عينة من الشركات البرازيلية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١١، وقد أشارت الدراسة إلى أن أتعاب المراجعة تتحدد وفقاً للعديد من العوامل المرتبطة بالمخاطر المحتمل أن يواجهها المراجع عند مراجعة الشركة ومن ضمنها المخاطر المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التجنب الضريبي وأتعاب المراجعة حيث يدرك المراجعون مخاطر ممارسات التجنب الضريبي ومن ثم ينعكس ذلك على طلب أتعاب مراجعة أعلى.

وبتحليل بيانات ١١٤٠٩ مشاهدة للشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٩ أثبتت دراسة (Hogan and Noga,2015) وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين حصول الشركات على الخدمات الضريبية من قبل مكاتب المراجعة والضرائب المدفوعة، ما يعنى أن مكاتب المراجعة المتخصصة فى مجال الضرائب تقدم للشركات استراتيجيات فعالة لتجنب دفع المزيد من الضرائب، كما أثبتت النتائج أن المنافع الضريبية التى تقدمها مكاتب المراجعة للشركات تنخفض فى حالة الحصول على الخدمات الضريبية من مراقب حسابات الشركة.

وفى بيئة الأعمال الكورية قدمت دراسة (Bae,2017) دليلاً على وجود علاقة بين التجنب الضريبي والجهد المبذول فى عملية المراجعة، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات ٢٥٨٨ مشاهدة لشركات كورية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٠ وتوصلت إلى أن الأثار السلبية للتجنب الضريبي والمتمثلة فى زيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة سعى المديرين لجعل بيئات المعلومات أكثر تعقيداً وغموضاً بهدف تغطية ممارسات التجنب الضريبي، تزيد من الخطر المتلازم وخطر الرقابة والذى ينعكس بدوره فى زيادة ساعات عمل المراجع وتخصيص ساعات اضافية لمواجهة هذه المخاطر.

كما اختبرت دراسة (Mais and Patminingih,2017) مدى وجود تأثير لجودة عملية المراجعة الخارجية مقاسة بحجم مكتب المراجعة على ممارسات التجنب الضريبي فى عينة مكونة من ١٢ شركة أغذية ومشروبات إندونيسية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وقد أثبتت النتائج وجود تأثير معنوى لجودة المراجعة الخارجية على ممارسات التجنب الضريبى فى الشركات الأندونيسية.

وفى إندونيسيا أيضاً ولكن بالتطبيق على عينة مكونة من ٩٢ مشاهدة للبنوك المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ أثبتت دراسة (Waluyo,2017) وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الخارجية والتجنب الضريبي، حيث أكدت النتائج أن الشركات التى يتم مراجعة حساباتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار big four تمارس التجنب الضريبي بشكل أكبر من الشركات التى تعتمد على مراجعين لا ينتمون إلى الأربعة الكبار.

وفى البيئة الأسيوية أيضاً وتحديداً فى الصين اختبرت دراسة (Hu,2018) فرضية أن ممارسات التجنب الضريبي تؤدى إلى زيادة غموض معلومات الشركة ومن ثم تضعف من جودة المعلومات المحاسبية مما يدفع المراجعين إلى تنفيذ اجراءات مراجعة إضافية لإدارة هذه المخاطر التى قد تنشأ عن ممارسات التجنب الضريبي وبالتالى فرض رسوم أو أتعاب أكبر على عميل المراجعة. وبتحليل بيانات الشركات غير المالية المقيدة ببورصة شنغهاي خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ أثبتت نتائج التحليل الاحصائى صحة هذه الفرضية، كما أثبتت النتائج أن العلاقة الايجابية بين التجنب الضريبي وأتعاب المراجعة تظهر بوضوح فى الشركات غير المملوكة للدولة مقارنة بالشركات المملوكة للدولة.

أما دراسة (Lestari and Nedya,2019) فقد اختبرت مدى وجود تأثير لثلاثة خصائص للمراجعة الخارجية على ممارسات التجنب الضريبي فى عينة مكونة من ٥٢ شركة صناعية إندونيسية مقيدة

بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ (بواقع ٣١٢ مشاهدة لشركات العينة)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجع وبين مستوى التجنب الضريبي، حيث أثبتت نتائج التحليل الاحصائى أن المستويات المرتفعة للتجنب الضريبي ارتبطت بأحجام مكاتب المراجعة الصغيرة وكذلك بالأتعاب المنخفضة لعملية المراجعة، وعلى عكس ذلك أثبتت النتائج ارتباط المستويات المرتفعة من التجنب الضريبي إيجابياً بطول مدة ارتباط المراجع بالعميل.

وبالتطبيق على ٩١ شركة إيرانية مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ اختبرت دراسة (Salehi et al,2019) أثر مجموعة من خصائص المراجعة الخارجية على التجنب الضريبي، فقد افترضت الدراسة أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة وكذلك التخصص الصناعى للمراجع من شأنه زيادة خبرة المراجع ومعرفته بأنشطة الشركة المختلفة وزيادة قدرته على تقديم استشارات مختلفة للعميل من شأنها تحقيق وفورات ضريبية، ولكن نتائج التحليل الاحصائى لم تثبت صحة هذا الافتراض حيث أكدت النتائج عدم وجود علاقة بين كل من فترة ارتباط المراجع بالعميل والتخصص الصناعى للمراجع وبين مستوى التجنب الضريبي. بينما أثبتت النتائج وجود علاقة معنوية بين كل من أتعاب المراجع ونوع رأي المراجعة وبين التجنب الضريبي فى الشركات الايرانية.

ولاختبار تأثير مدة ارتباط المراجع بالشركة على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات فى عينة قوامها ١٠٠١٤ مشاهدة للشركات الأمريكية المقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، ناقشت دراسة (Brooks and Sun,2020) أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة قد يؤثر فى علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة فى الاتجاه الإيجابى إذا أدى ذلك إلى زيادة خبرة ومعرفة المراجع بعمليات الشركة ومن ثم زيادة قدرة المراجع على الحد من السلوك الادارى الانتهازى المرتبط بممارسات التجنب الضريبي، والمساهمة فى حل مشكلة عدم تماثل المعلومات التى تتفاقم فى حالة الانخراط فى ممارسات التجنب الضريبي. كما قد يؤدى طول فترة ارتباط المراجع بالعميل إلى زيادة الروابط الشخصية بين المراجع وإدارة الشركة بما ينعكس سلباً على استقلالية المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة وبالتالى يؤثر طول فترة ارتباط المراجع بالشركة فى الاتجاه السلبي على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين طول فترة ارتباط المراجع بالشركة والتجنب الضريبي، وأن هناك أثر سلبي معنوى لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وكذلك وجود تأثير إيجابى لطول فترة ارتباط المراجع بالشركة على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات الأمريكية.

كما اختبرت دراسة (Garcia-Blandon et al,2020) فرضية أن الشركات التى تشترى خدمات الاستشارات الضريبية من مكاتب المراجعة التى تقوم بمراجعة قوائمها المالية تنخرط أكثر فى ممارسات التجنب الضريبي نظراً لاستغلال مكاتب المراجعة هذه لخبرتها ومعرفتها بعمليات وأنشطة العميل فى تطوير استراتيجيات تساعد الشركة فى تجنب دفع المزيد من الضرائب، ولكن جاءت نتائج التحليل الاحصائى لتثبت عدم صحة هذا الافتراض، حيث أثبتت النتائج أن الشركات التى تعتمد على مراجعيها فى الحصول على الخدمات الضريبية تقل فيها ممارسات التجنب الضريبي وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٩٥ مشاهدة للشركات الإسبانية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦.

أما على مستوى بيئة الأعمال المصرية فنجد ندرة حقيقية فى الدراسات التى اهتمت باختبار العلاقة بين المراجعة الخارجية والتجنب الضريبي بوجه عام، وبين دور المراجعة الخارجية فى الحد من الأثار السلبية للتجنب الضريبي على قيمة الشركة بوجه خاص، فلم يقف الباحث إلا على القدر اليسير من الدراسات المصرية فى هذا المجال، فمثلاً اختبرت دراسة (يوسف،٢٠١٩) أثر حجم مكتب المراجعة

وتركز الملكية على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات فى عينة مكونة من ٣٣٠مشاهدة ل٥٥ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، وأثبتت النتائج وجود أثر سلبي للتجنب الضريبي على عوائد الأسهم ووجود علاقة طردية بين التجنب الضريبي ومخاطر الشركة، كما اكدت النتائج عدم وجود أثر لحجم مكتب المراجعة كأحد مقاييس جودة المراجعة ولتركز المليكة على العلاقة المثبتة للتجنب الضريبي بكل من عوائد الأسهم ومخاطر الشركة. أما دراسة (أبو زيد،٢٠٢٠) فقد اعتمدت على بيانات ٥٢ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ من أجل اختبار مدى وجود تأثير لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي فى البيئة المصرية، وقد أثبتت الدراسة أن الشركات التى تعتمد على مدخل المراجعة المشتركة تنخرط بشكل أكبر فى ممارسات التجنب الضريبي مقارنة بالشركات التى تعتمد على مدخل المراجعة الفردية، كما اثبتت النتائج أن هذه النتائج لا تختلف باختلاف مقاييس التجنب الضريبي (الفروق الضريبية الدفترية، ومعدل الضريبة الفعلى الحالى). وأخيراً اهتمت دراسة (خطاب،٢٠٢١) باختبار أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى، ومكاتب المراجعة المصرية المحلية يؤثران تأثيراً معنويًا وإيجابيًا على سلوك التجنب الضريبي بشكل عام، وعلى سلوك التجنب الضريبي الانتهازي بشكل خاص، كما اثبتت النتائج أن الجهاز المركزي للمحاسبات يؤثر تأثيراً معنويًا وسلبيًا على سلوك التجنب الضريبي، بينما لا يلعب دوراً إيجابيًا في الحد من سلوك التجنب الضريبي الانتهازى، وكذلك أوضحت النتائج أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية كوحدة واحدة تؤثر تأثيراً معنويًا وإيجابيًا على سلوك التجنب الضريبي وعلى العكس من ذلك تؤثر تأثيراً معنويًا وسلبيًا على سلوك التجنب الضريبي الانتهازى.

مما سبق يتضح اختلاف نتائج الدراسات التى اهتمت باختبار أثر المراجعة الخارجية على ممارسات التجنب الضريبي بوجه عام، والتى اهتمت باختبار أثر المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة المشروعات بوجه خاص، ومع تنوع وتباين نتائج هذه الدراسات إلا أن الباحث يرى أن لكل نتيجة وجهاتها حيث تحتمل العلاقة بين المراجعة الخارجية ومستوى ممارسات التجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة أن تكون علاقة إيجابية أو سلبية وذلك وفقاً لمحددين أساسيين هما جودة المراجعة الخارجية، وتشكيلة ممارسات التجنب الضريبي والتى تعتمد على دوافع الإدارة من وراء هذه الممارسات.

فعلى الرغم من مشروعية ممارسات التجنب الضريبي وعدم خرقها للقوانين والقواعد الضريبية إلا أن دوافع الادارة التى تكمُن وراء هذه الممارسات تحدد مدى تأثيرها على الشركة فى الأجلين القصير والطويل، فقد تقوم الإدارة باستغلال ثغرات التشريعات الضريبية أو تقوم باختيارات استثمارية وتمويلية معينة من شأنها تخفيض الالتزامات الضريبية بهدف زيادة ثروة الملاك وريادة قيمة الشركة، وهذه الممارسات بلا شك يمكن للمراجع تشجيع الإدارة على القيام بها بل ومساعدتها فى التخطيط لها وتنفيذها، لذلك نتوقع أن توجد علاقة ارتباط إيجابية بين جودة المراجعة الخارجية ومستوى هذه الممارسات. وعلى العكس من ذلك فقد تنخرط الإدارة فى ممارسات إدارة الربح أو تتخذ قرارات تشغيلية واستثمارية وتمويلية من شأنها تخفيض الالتزامات الضريبية لتحقيق مصالح خاصة لها، وهنا يتم التعويل على المراجع الخارجى كأداة رقابية مستقلة فى الحد من هذا السلوك الانتهازى للإدارة والذى يؤثر سلباً فى قيمة الشركة خاصة فى الأجل الطويل، وبالتالى يُتوقع أن توجد علاقة عكسية بين جودة المراجعة الخارجية ومستوى هذه الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي، ولا شك أن الأثر النهائى لجودة المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة سيتوقف

على الوزن النسبي للممارسات الانتهازية والممارسات غير الانتهازية التى تستخدمها الإدارة من أجل تحقيق أهداف التجنب الضريبى.

ولما كانت جودة عملية المراجعة ما هى إلا دالة فى العديد من العوامل والمحددات وعلى رأسها خصائص المراجعة الخارجية كحجم مكتب المراجعة، ودرجة التخصص الصناعى للمراجع، وأتعاب المراجعة، ومدة ارتباط المراجع بالعميل، ومدخل المراجعة المستخدم فى عملية المراجعة.. فقد اعتاد الباحثون على استخدام هذه الخصائص كمؤشرات على جودة عملية المراجعة الخارجية، لذلك يعتمد الباحث فى هذا البحث على ثلاثة خصائص للمراجعة الخارجية كمقاييس للمحددات الرئيسية لجودة أداء المراجع الخارجى والتى يتوقع الباحث أن تكون لها أثر فى مستوى ممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية وفى علاقة هذه الممارسات بقيمة هذه الشركات، وتتمثل هذه الخصائص فى مستوى التخصص الصناعى للمراجع (كمقياس للخبرة المهنية للمراجع)، ومدة ارتباط المراجع بالشركة (كمقياس لدرجة استقلال المراجع)، ونوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة القوائم المالية (كمقياس لجودة تنفيذ عملية المراجعة). حيث يفترض الباحث أن تخصص المراجع الخارجى فى الصناعة التى تنتمى إليها الشركة من شانه أن يُثقل من خبرات ومعارف المراجع بعمليات وأنشطة العميل والتى تمكنه من الانتباه إلى المؤشرات الدالة على السلوك الانتهازى للادارة فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي ومن ثم يصبح المراجع المتخصص فى صناعة العميل أداة رادعة للإدارة تحول بينها وبين القيام بالممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي التى من شأنها التأثير سلباً على قيمة الشركة، كما أن زيادة مستوى تخصص المراجع فى صناعة العميل يجعل لديه من الخبرة والمعرفة التى تمكنه من مساعدة إدارة الشركة فى تطوير استراتيجيات ضريبية من شأنها تخفيض الالتزامات الضريبية للشركة بهف زيادة ثروة الملاك وتعزيز قيمة الشركة، لذلك يتوقع الباحث أن مستوى التخصص الصناعى للمراجع سيؤثر بشكل إيجابى فى علاقة ممارسات التجنب الضريبي بقيمة الشركات فى البيئة المصرية، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثانى لهذا البحث كما يلى:

الفرض الثانى: لا تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف مستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى.

أما فيما يتعلق بفترة ارتباط المراجع بالعميل فقد يؤثر طول هذه الفترة بشكل إيجابى على جودة عملية المراجعة ومن ثم على قدرة المراجع فى الحد من الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي التى تؤثر سلباً على قيمة الشركة، وكذلك قد تساعد طول فترة ارتباط المراجع بالعميل فى زيادة خبرة وقدرات المراجع بعمليات العميل بالشكل الذى يتمكن به من مساعدة الإدارة فى تصميم وتنفيذ ممارسات للتجنب الضريبي من شأنها زيادة قيمة الشركة والحفاظ على مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وعلى الجانب الآخر قد يؤدى طول فترة ارتباط المراجع بالعميل إلى توطيد العلاقات الشخصية بين المراجع وإدارة الشركة مما قد يؤثر سلباً فى استقلالية المراجع وبالتالى فى قدرته ورغبته فى الحد من الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي. لذلك يفترض الباحث أن لفترة ارتباط المراجع بالعميل تأثيراً على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بقيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثالث لهذا البحث كما يلى:

الفرض الثالث: لا تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة.

وأخيراً فإن نوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة القوائم المالية يعتبر أحد أهم محددات جودة عملية المراجعة، حيث يوجد العديد من المداخل التى يمكن الاعتماد عليها عند مراجعة القوائم المالية للشركة والتى تختلف فيما بينها فى عدد المراجعين المشاركين التى تتعاقد معهم الشركة من أجل إتمام عملية المراجعة وكيفية تخصيص المهام بينهم وكذلك كيفية توزيع السلطات والمسئوليات بينهم. ومن أهم مداخل المراجعة التى اهتمت الدراسات السابقة باختبار مدى جدواها فى مقابل المراجعة الفردية

مدخل المراجعة المشتركة، حيث تُعرف المراجعة المشتركة وفقاً لما ورد بمعيار المراجعة الهندى رقم ٢٩٩ (SA 299) "المراجعة المشتركة للقوائم المالية" والصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الهندى The Institute of Chartered Accountants of India (ICAI) عام ١٩٩٥ والمعدل عام ٢٠١٧ على أنها مراجعة القوائم المالية للوحدة بواسطة اثنان أو أكثر من المراجعين بهدف إصدار تقرير مراجعة واحد (ICAI,2017,p.2). وقد أثبتت العديد من الدراسات الأثر الايجابى لاستخدام مدخل المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية (Francis et al,2009; Zerni et al,2012; Okaro et al,2018). كما أثبتت معظم الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية الأثر الايجابى للمراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة (متولى،٢٠١٣ & El Assy,2015 & رويشد،٢٠١٦ & محمود،٢٠١٦ & عبد القوى،٢٠١٧).وعلى الجانب الآخر أثبتت دراسات أخرى عدم جدوى استخدام مدخل المراجعة المشتركة بهدف زيادة جودة عملية المراجعة (Lesage et al,2012; Andre et al,2013; Deng et al,2014) . مما سبق يرى الباحث أن اختلاف نوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة القوائم المالية يمكن أن يكون له تأثير على قدرة المراجع/المراجعين المشاركين فى عملية المراجعة فى الحد من التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية. لذلك يمكن صياغة الفرض الرابع لهذا البحث كما يلى:

الفرض الرابع: لا تختلف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة.

٣- الإطار التطبيقي للبحث:

بعد الانتهاء من عرض الإطار النظرى لهذا البحث وتطوير فروضه، ومن ثم تحقيق الأهداف الفرعية الثلاث الأُول لهذا البحث، لم يتبقى لدى الباحث إلا اختبار هذه الفروض إحصائياً فى بيئة الأعمال المصرية، لذلك يعرض الباحث فى هذا الجزء لتفاصيل الدراسة التطبيقية التى قام بها على عينة من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بغرض الوقوف على مدى صحة الفروض النظرية التى تم تطويرها سابقاً فى بيئة الأعمال المصرية.

٣-١ هدف الدراسة التطبيقية:

التزاماً بالمنهج الاستقرائى الذى اعتمد عليه الباحث فى إتمام الجانب التطبيقى لهذا البحث قام الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية بهدف استقراء واقع بيئة الأعمال المصرية وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي التى تمارسها الشركات المصرية المقيدة بالبورصة وبين قيمة هذه الشركات، وكذلك ما إذا كان هناك تأثير لخصائص المراجعة الخارجية على قوة واتجاه هذه العلاقة (إن وجدت)، ومن ثم تحقيق الهدف الفرعى الرابع والأخير لهذا البحث.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية فى الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة، أما عينة الدراسة فقد تم الاعتماد على الشركات المصرية المقيدة التى يتوافر فيها المعيارين التاليين:

أ- ألا تنتمى الشركة إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك، حيث تخضع هذه الشركات لمعايير محاسبية وقوانين خاصة.

ب- أن تتوافر البيانات الخاصة بمتغيرات البحث للشركة خلال فترة الدراسة والتى حددها الباحث بالفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠.

وبتطبيق المعيارين السابقين على الشركات التى تمثل مجتمع الدراسة تمكن الباحث من تجميع بيانات ٥٢ شركة منتمية إلى ١١ قطاع من قطاعات البورصة وبواقع ١٤٦ مشاهدة لهذه الشركات خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة مبوبة حسب القطاعات.

جدول رقم (١): عينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات فى العينة	عدد المشاهدات للشركات
أغذية ومشروبات	٩	١٩
خدمات النقل والشحن	٣	١٥
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥	١٦
رعاية صحية وأدوية	٧	١٥
طاقة وخدمات مساندة	١	٤
عقارات	٥	١٥
مقاولات وانشاءات	٢	٥
منسوجات وسلع معمرة	٤	١٤
مواد بناء	٨	٢٠
موارد أساسية	٧	٢١
ورق ومواد تعبئة	١	٢
إجمالى العينة	٥٢ شركة	١٤٦ مشاهدة

٣-٣ متغيرات الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف من هذا البحث فى اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية، ومدى وجود تأثير لبعض خصائص المراجعة الخارجية على اتجاه وقوة هذه العلاقة، لذلك يتمثل المتغير التابع الرئيسي لهذه الدراسة فى قيمة الشركة، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة فى كل من التجنب الضريبي وخصائص المراجعة الخارجية، هذا بالإضافة إلى اعتماد الباحث على بعض المتغيرات الرقابية، ويمكن توضيح المتغيرات المختلفة للدراسة وكيفية قياسها كما يلى:

٣-٣-١ المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع فى قيمة الشركة وقد اعتمدت الدراسات السابقة على العديد من المقاييس لقيمة الشركة ولعل أشهر هذه المقاييس نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، ونسبة توبين Tobin's Q ، وقد اعتمد الباحث على نسبة توبين كمقياس لقيمة الشركة فى هذه الدراسة حيث اعتمدت عليها معظم الدراسات السابقة كونها مقياس أعم وأشمل من نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتحسب نسبة توبين كما يلى:

نسبة توبين (T'Q) = (القيمة السوقية للأسهم العادية + الالتزامات) ÷ القيمة الدفترية للأصول

٣-٣-٢ المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى هذه الدراسة فى التجنب الضريبي وخصائص المراجعة الخارجية، ويتم قياس هذين المتغيرين كما يلى:

٣-٣-٢-١ التجنب الضريبى:

على الرغم من تعدد المقاييس المقترحة من قبل الباحثين لقياس مستوى التجنب الضريبي إلا أن الباحث فضل استخدم المقاييس المعتمدة على مدفوعات الضرائب النقدية خلال الفترة لإتمام هذه الدراسة وذلك لسببين، أولهما أن هذه المقاييس تتميز بعدم تأثرها بالأرباح المحاسبية ولا بالتغيرات فى النسب المحاسبية (Chytis et al,2019)، أما السبب الثانى فيتمثل فى أن الهدف الأساسي للتجنب الضريبي هو تخفيض التدفقات النقدية الخارجة وبالتالى زيادة صافى التدفقات النقدية بوجه عام والتشغيلية بوجه خاص، ومن ثم تكون المقاييس التى تأخذ فى الاعتبار مدفوعات الضرائب الفعلية خلال الفترة أكثر ملاءمة من غيرها لقياس مستوى التجنب الضريبي للشركة. وقد اعتمد الباحث على المقياسين التاليين لقياس التجنب الضريبي فى الشركات المصرية محل البحث:

معدل الضريبة النقدى الفعال (CETR) = مدفوعات الضرائب النقدية خلال الفترة ÷ صافى الدخل قبل الضرائب

نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF) = مدفوعات الضرائب النقدية خلال الفترة ÷ صافى التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة.

٣-٣-٢-٢ خصائص المراجعة الخارجية:

اختبر الباحث أثر ثلاثة خصائص للمراجعة الخارجية على قوة واتجاه العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية محل البحث، وتتمثل هذه الخصائص فى مستوى التخصص الصناعى للمراجع، وطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالعميل (الشركة محل المراجعة)، ومدخل المراجعة المستخدم فى تنفيذ عملية المراجعة الخارجية. وقد تم قياس هذه المتغيرات كما يلى:

مستوى التخصص الصناعى (EAS): يتم قياسه بنسبة حصة المراجع الخارجى من شركات القطاع.

فترة ارتباط المراجع بالشركة (AFT): يتم قياسها بالفترة من بداية التعاقد مع المراجع الخارجى وحتى نهاية الفترة المالية الحالية.

مدخل المراجعة المستخدم (AA): اعتمد الباحث عند قياس هذا المتغير على صيغة المتغير الوهمى Dummy Variable ، حيث يأخذ هذا المتغير القيمة (١) فى حالة اعتماد الشركة على مدخل المراجعة المشتركة، ويأخذ القيمة (صفر) فى حالة اعتماد الشركة على مدخل المراجعة الفردية.

٣-٣-٣ المتغيرات الرقابية:

بالاضافة إلى المتغيرات المستقلة السابق توضيحها اعتمد الباحث على بعض المتغيرات الرقابية التى أثبتت الدراسات السابقة تأثيرها المعنوى على قيمة الشركة وذلك بهدف تحييد اثرها، وقد استخدم الباحث ثلاثة متغيرات رقابية هى:

أ- حجم الشركة (SIZE): يقاس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول.

ب- الأداء المالى للشركة (ROA): اعتمد الباحث على معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالى للشركة، ويحسب بنسبة صافى الأرباح بعد الضرائب إلى إجمالى الأصول.

ت- الرفع المالى (LEV): يقاس بنسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول.

٣-٤ نماذج الدراسة:

اعتمد الباحث على نموذج الإنحدار المتعدد لصياغة واختبار العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية. ولاختبار فروض البحث الأربعة اعتمد الباحث على الأربعة نماذج التالية للانحدار المتعدد:

٣-٤-١ النموذج الأول:

لاختبار العلاقة بين مستوى التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية محل البحث ومن ثم اختبار مدى صحة الفرض الأول لهذه الدراسة أعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد التالى:

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TA)_{j,r} + \beta_2 (SIZE)_{j,r} + \beta_3 (ROA)_{j,r} + \beta_4 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

حيث أن :

$(T'Q)_{j,r}$: نسبة توبين للشركة j عن الفترة r.

$(TA)_{j,r}$: مستوى التجنب الضريبي للشركة j خلال الفترة r ويقاس إما بمعدل الضريبة النقدى الفعال (CETR) أو بنسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF).

$(SIZE)_{j,r}$: حجم الشركة j فى نهاية الفترة r.

$(ROA)_{j,r}$: العائد على أصول الشركة j فى نهاية الفترة r.

$(LEV)_{j,r}$: الرفع المالى للشركة j فى نهاية الفترة r.

٣-٤-٢ النموذج الثانى:

لاختبار مدى قبول الفرض الثانى لهذه الدراسة وتحديد مدى وجود تأثير لمستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على قوة واتجاه العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية اعتمد الباحث على نموذج الانحدار التالى:

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TA)_{j,r} + \beta_2 (EAS)_{j,r} + \beta_3 (TA * EAS)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

حيث أن:

$(EAS)_{j,r}$: مستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى للشركة j فى الفترة r.

$(TA * EAS)_{j,r}$: الأثر المشترك للتجنب الضريبي ومستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على قيمة الشركة.

٣-٤-٣ النموذج الثالث:

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار التالى لاختبار مدى قبول الفرض الثالث لهذه الدراسة وتحديد مدى وجود تأثير لطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة على قوة واتجاه العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية:

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TA)_{j,r} + \beta_2 (AFT)_{j,r} + \beta_3 (TA * AFT)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

حيث أن:

$(AFT)_{j,r}$: طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة j حتى نهاية الفترة r.

$(TA * AFT)_{j,r}$: الأثر المشترك للتجنب الضريبي وطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة على قيمة الشركة.

٣-٤-٤ النموذج الرابع:

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار التالى لاختبار مدى قبول الفرض الرابع لهذه الدراسة وتحديد مدى وجود تأثير لمدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة على قوة واتجاه العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية:

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TA)_{j,r} + \beta_2 (AA)_{j,r} + \beta_3 (TA * AA)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

حيث أن:

$(AA)_{j,r}$: مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى الشركة j فى الفترة r.

$(TA * AA)_{j,r}$: الأثر المشترك للتجنب الضريبي ومدخل المراجعة الخارجية المستخدم بالشركة على قيمة الشركة.

٣-٥ نتائج التحليل الاحصائى واختبار الفروض:

بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version 15 قام الباحث بتطبيق نماذج الدراسة الأربعة السابق عرضها من أجل اختبار مدى صحة فروض البحث، ويمكن توضيح نتائج التحليل الإحصائى واختبار الفروض كما يلى:

٣-٥-١ نتائج اختبار الفرض الأول:

يقضى الفرض الأول لهذا البحث بعدم وجود علاقة معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ومن أجل اختبار مدى صحة هذا الفرض قام الباحث بتطبيق نموذج الدراسة الأول والذى يمكن تلخيص نتائجه فى الجدول رقم (٢) التالى:

جدول (٢): ملخص نتائج تطبيق نموذج الدراسة الأول:

النموذج الأول بالاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال CETR كمقياس للتجنب الضريبى :

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (CETR)_{j,r} + \beta_2 (SIZE)_{j,r} + \beta_3 (ROA)_{j,r} + \beta_4 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R^2	Adjusted R^2
$(CETR)_{j,r}$	β_1 = -0.112	0.771	0.000	0.399	0.382
$(SIZE)_{j,r}$	β_2 = -0.377	0.620			
$(ROA)_{j,r}$	β_3 = 0.526	0.881			
$(LEV)_{j,r}$	β_4 = 1.025	0.000			

النموذج الأول بالاعتماد على نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF) كمقياس للتجنب الضريبى :

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TCOCF)_{j,r} + \beta_2 (SIZE)_{j,r} + \beta_3 (ROA)_{j,r} + \beta_4 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R^2	Adjusted R^2
$(TCOCF)_{j,r}$	β_1 = -0.023	0.657	0.000	0.400	0.382
$(SIZE)_{j,r}$	β_2 = -0.325	0.674			
$(ROA)_{j,r}$	β_3 = 0.767	0.830			
$(LEV)_{j,r}$	β_4 = 1.027	0.000			

يتضح من الجدول رقم (٢) معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع فى حالة الاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال وكذلك فى حالة الاعتماد على نسبة الضرائب النقدية الى التدفقات النقدية التشغيلية كمقياسين للتجنب الضريبي، حيث انخفضت قيمة معنوية النموذج فى الحالتين (ANOVA.sig = 0.000) عن القيمة (0.05). كما يتضح من النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٣٨,٢٪ (Adjusted R^2) من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع. أما عن علاقة مقاييس التجنب الضريبي (CETR,TCOCF) بقيمة الشركة (T'Q) فتوضح الإشارة السالبة للمعامل (β_1) لكل من مقياسي التجنب الضريبي وجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة النقدى الفعال (وكذلك نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) ونسبة توبين، بما يعنى أنه كلما زاد معدل الضريبة النقدى الفعال أو زادت نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (أى انخفض مستوى التجنب الضريبي) كلما انخفضت قيمة الشركة، وهذا يعنى وجود تأثير إيجابى لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات المصرية، ولكن بالنظر إلى

مستوى معنوية هذا التأثير(Coefficient. Sig) للمعامل (β_1) نجدها أكبر من ٠,٠٥ (٠,٧٧١ ، ٠,٦٥٧ لكل من CETR ، TCOCF على الترتيب) مما يعنى عدم معنوية هذا التأثير، الأمر الذى يتطلب قبول الفرض العدمى الأول والذى يقضى بعدم وجود علاقة معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

أما عن تأثير المتغيرات الرقابية على قيمة الشركة فتُظهر النتائج الموضحة بالجدول رقم (٢) معنوية التأثير الإيجابى للرفع المالى (LEV) على قيمة الشركات المصرية محل البحث، كما يتضح من النتائج عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (Size) والأداء المالى لها (ROA) على قيمة الشركات المصرية.

٣-٥-٢ نتائج اختبار الفرض الثانى:

يوضح الجدول رقم (٣) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الثانى لهذه الدراسة والذى يعتمد عليه الباحث فى اختبار مدى صحة الفرض الثانى لهذه الدراسة والذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف درجة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى.

جدول (٣): ملخص نتائج تطبيق نموذج الدراسة الثانى:

النموذج الثانى بالاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال CETR كمقياس للتجنب الضريبى:

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (CETR)_{j,r} + \beta_2 (EAS)_{j,r} + \beta_3 (CETR * EAS)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R^2	Adjusted R^2
$(CETR)_{j,r}$	β_1 = -0.347	0.841	0.000	0.400	0.375
$(EAS)_{j,r}$	β_2 = 1.107	0.624			
$(CETR * EAS)_{j,r}$	β_3 = 0.557	0.891			
$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.404	0.599			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 0.396	0.911			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.024	0.000			

النموذج الثانى بالاعتماد على نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF) كمقياس للتجنب الضريبى :

$$(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TCOCF)_{j,r} + \beta_2 (EAS)_{j,r} + \beta_3 (TCOCF * EAS)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$$

Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R^2	Adjusted R^2
$(TCOCF)_{j,r}$	β_1 = 0.280	0.222	0.000	0.409	0.383
$(EAS)_{j,r}$	β_2 = 0.667	0.759			

$(TCOCF * EAS)_{j,r}$	β_3 = -0.794	0.177			
$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.654	0.416			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 4.080	0.354			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.032	0.000			

يلاحظ من النتائج المعروضة فى الجزء العلوى من الجدول رقم (٣) أن تطبيق نموذج الانحدار الثانى لهذه الدراسة بافتراض الاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال كمقياس لمستوى التجنب الضريبي لم يُظهر اختلافاً كبيراً فى النتائج عن النموذج الأول، فمازالت العلاقة بين (CETR) و (T'Q) علاقة عكسية (قيمة معامل β_1 = -٠,٣٤٧) ولكنها أيضاً غير معنوية (قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٨٤١ أكبر من ٠,٠٥)، مما يعنى أن وجود متغير التخصص الصناعى للمراجع الخارجى ضمن المتغيرات المستقلة فى نموذج الانحدار لم يؤثر على علاقة (CETR) ب (T'Q). كما يتضح أيضاً من النتائج المعروضة فى الجزء العلوى من الجدول رقم (٣) أن هناك علاقة طردية بين مستوى التخصص الصناعى (EAS) للمراجع الخارجى وقيمة الشركة (T'Q) ولكنها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٦٢٤ أكبر من ٠,٠٥). وكذلك تشير نتائج الجزء العلوى من الجدول رقم (٣) إلى أن العلاقة بين متغير التأثير المشترك لكل من معدل الضريبة النقدى الفعال ومستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى (CETR * EAS) وقيمة الشركة (T'Q) هى علاقة إيجابية (قيمة β_3 = ٠,٥٥٧) مما يعنى أن ارتفاع مستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى من شأنه أن يجعل العلاقة بين معدل الضريبة النقدى الفعال ونسبة توبين علاقة طردية، أى أن الاعتماد على مراجع خارجى متخصص فى الصناعة من شأنه أن يحد من ممارسات التجنب الضريبي التى تؤثر سلباً فى قيمة الشركات(أى يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة عكسية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (CETR * EAS) والمتغير التابع (T'Q) نجدها علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,٨٩١ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لمستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بمعدل الضريبة النقدى الفعال) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الثانى الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف درجة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى.

أما نتائج تطبيق النموذج الثانى للدراسة باعتبار أن نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية هى مقياس مستوى التجنب الضريبي والمعروضة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٣) فلا تختلف كثيراً عن النتائج المعروضة فى الجزء العلوى من هذا الجدول، فمازالت العلاقة بين مستوى التجنب الضريبي (مقاس ب TCOCF) وقيمة الشركة (مقاسة ب T'Q) علاقة غير معنوية حيث أن قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٢٢٢ وهى أكبر من قيمة المعنوية المرجعية ٠,٠٥ . كما يتضح أيضاً من النتائج المعروضة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٣) أن هناك علاقة طردية بين مستوى التخصص الصناعى (EAS) للمراجع الخارجى وقيمة الشركة (T'Q) ولكنها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٧٥٩ أكبر من ٠,٠٥). وكذلك تشير نتائج الجزء السفلى من الجدول رقم (٣) إلى أن العلاقة بين متغير التأثير المشترك لكل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى (TCOCF * EAS) وقيمة الشركة (T'Q) هى علاقة عكسية (قيمة β_3 = -٠,٧٩٤) مما يعنى أن ارتفاع مستوى التخصص الصناعى

للمراجع الخارجي من شأنه أن يجعل العلاقة بين نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة عكسية، أى أن الاعتماد على مراجع خارجى متخصص فى الصناعة من شأنه أن يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة طردية (العلاقة بين كل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة عكسية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (TCOCF * EAS) والمتغير التابع (T'Q) نجدها علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,١٧٧ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لمستوى التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بنسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الثانى الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف درجة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى.

٣-٥-٣ نتائج اختبار الفرض الثالث:

يوضح الجدول رقم (٤) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الثالث لهذه الدراسة والذى يعتمد عليه الباحث فى اختبار مدى صحة الفرض الثالث لهذه الدراسة والذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة.

جدول (٤): ملخص نتائج تطبيق نموذج الدراسة الثالث:

النموذج الثالث بالاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال CETR كمقياس للتجنب الضريبى : $(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (CETR)_{j,r} + \beta_2 (AFT)_{j,r} + \beta_3 (CETR * AFT)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$					
Variable	**Coefficient (β)**	**Coefficient. Sig**	**ANOVA. Sig**	**R^2**	**Adjusted R^2**
$(CETR)_{j,r}$	β_1 = -0.823	0.571	0.000	0.403	0.377
$(AFT)_{j,r}$	β_2 = -0.047	0.345			
$(CETR * AFT)_{j,r}$	β_3 = 0.035	0.595			
$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.400	0.601			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 1.464	0.690			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.022	0.000			
النموذج الثالث بالاعتماد على نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF) كمقياس للتجنب الضريبى : $(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TCOCF)_{j,r} + \beta_2 (AFT)_{j,r} + \beta_3 (TCOCF * AFT)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$					
Variable	**Coefficient (β)**	**Coefficient. Sig**	**ANOVA. Sig**	**R^2**	**Adjusted R^2**
$(TCOCF)_{j,r}$	β_1 = -0.004	0.980	0.000	0.403	0.377
$(AFT)_{j,r}$	β_2 = -0.041	0.393			
$(TCOCF * AFT)_{j,r}$	β_3 = -0.004	0.892			

$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.341	0.660			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 1.576	0.671			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.022	0.000			

يوضح الجزء العلوى من الجدول رقم (٤) نتائج تطبيق نموذج الانحدار الثالث لهذه الدراسة بافتراض الاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال كمقياس لمستوى التجنب الضريبي، حيث يشير هذا الجزء إلى النتائج التالية:

- تظهر قيمة Adjusted R2 أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ٣٧,٧٪ من التغيرات الحادثة في قيمة المتغير التابع، كما تظهر قيمة ANOVA. Sig معنوية عالية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة كوحدة واحدة والمتغير التابع.
- تظهر النتائج أن العلاقة بين (CETR) و (T'Q) علاقة عكسية (قيمة معامل β_1 = -٠,٨٢٣) ولكنها علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٥٧١ أكبر من ٠,٠٥)، مما يعنى أن وجود متغير طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة ضمن المتغيرات المستقلة فى نموذج الانحدار لم يؤثر على علاقة (CETR) ب (T'Q) حيث مازالت العلاقة بينهما غير معنوية.
- هناك علاقة عكسية بين طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة (AFT) وقيمة الشركة (T'Q) مما يعنى أنه كلما طالت فترة ارتباط المراجع بالعميل (الشركة) أثر ذلك سلباً على جودة عملية المراجعة الأمر الذى يؤثر سلباً فى قيمة الشركة، ولكن هذه العلاقة الموضحة بالنتائج هى ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٣٤٥ أكبر من ٠,٠٥).
- هناك علاقة طردية بين متغير التأثير المشترك لكل من معدل الضريبة النقدى الفعال وطول فترة ارتباط المراجع بالشركة (CETR * AFT) ومتغير قيمة الشركة (T'Q) (قيمة β_3 = ٠,٠٣٥) مما يعنى أن طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة من شأنه أن يجعل العلاقة بين معدل الضريبة النقدى الفعال ونسبة توبين علاقة طردية، أى أن التعاقد مع المراجع خارجى لفترات طويلة من شأنه أن يحد من ممارسات التجنب الضريبي التى تؤثر سلباً فى قيمة الشركات(أى يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة عكسية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (CETR * AFT) والمتغير التابع (T'Q) نجدها علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,٥٩٥ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بمعدل الضريبة النقدى الفعال) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الثالث الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة.

أما نتائج تطبيق النموذج الثالث للدراسة باعتبار أن نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية هى مقياس مستوى التجنب الضريبي والمعروضة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٤) فلا تختلف كثيراً عن النتائج المعروضة فى الجزء العلوى من هذا الجدول، فمازالت العلاقة بين مستوى التجنب الضريبي (مقاس ب TCOCF) وقيمة الشركة (مقاسة ب T'Q) علاقة عكسية غير معنوية حيث أن قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٩٨٠ وهى أكبر من قيمة المعنوية المرجعية ٠,٠٥ . كما يتضح أيضاً من النتائج المعروضة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٤) أن هناك علاقة عكسية أيضاً بين فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة (AFT) وقيمة الشركة (T'Q) ولكنها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٣٩٣ أكبر من ٠,٠٥). وكذلك تشير نتائج الجزء السفلى من الجدول رقم (٤) إلى أن العلاقة بين متغير التأثير المشترك لكل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية وطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة (TCOCF * AFT) وقيمة الشركة (T'Q) هى علاقة عكسية (قيمة β_3 = -٠,٠٠٤)

مما يعنى أن زيادة عدد سنوات ارتباط المراجع الخارجى بالشركة محل المراجعة من شأنه أن يجعل العلاقة بين نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة عكسية، أى أن الاعتماد على مراجع خارجى معين لفترات عديدة من شأنه أن يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة طردية (العلاقة بين كل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة عكسية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (TCOCF * AFT) والمتغير التابع (T'Q) نجدها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,٨٩٢ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لطول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بنسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الثالث الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف طول فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة.

٣-٥-٤ نتائج اختبار الفرض الرابع:

يوضح الجدول رقم (٥) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الرابع لهذه الدراسة والذى يعتمد عليه الباحث فى اختبار مدى صحة الفرض الرابع لهذه الدراسة والذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف مدخل المراجعة المستخدم.

جدول (٥): ملخص نتائج تطبيق نموذج الدراسة الرابع:

النموذج الرابع بالاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال CETR كمقياس للتجنب الضريبى : $(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (CETR)_{j,r} + \beta_2 (AA)_{j,r} + \beta_3 (CETR * AA)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$					
Variable	**Coefficient (β)**	**Coefficient. Sig**	**ANOVA. Sig**	**R^2**	**Adjusted R^2**
$(CETR)_{j,r}$	β_1 = -0.157	0.748	0.000	0.402	0.376
$(AA)_{j,r}$	β_2 = -0.995	0.435			
$(CETR * AA)_{j,r}$	β_3 = 0.149	0.854			
$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.323	0.677			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 0.703	0.843			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.016	0.000			
النموذج الرابع بالاعتماد على نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية (TCOCF) كمقياس للتجنب الضريبى : $(T'Q)_{j,r} = \beta_0 + \beta_1 (TCOCF)_{j,r} + \beta_2 (AA)_{j,r} + \beta_3 (TCOCF * AA)_{j,r} + \beta_4 (SIZE)_{j,r} + \beta_5 (ROA)_{j,r} + \beta_6 (LEV)_{j,r} + \varepsilon$					
Variable	**Coefficient (β)**	**Coefficient. Sig**	**ANOVA. Sig**	**R^2**	**Adjusted R^2**

$(TCOCF)_{j,r}$	β_1 = -0.026	0.615	0.000	0.402	0.377
$(AA)_{j,r}$	β_2 = -1.006	0.421			
$(TCOCF * AA)_{j,r}$	β_3 = 0.126	0.956			
$(SIZE)_{j,r}$	β_4 = -0.240	0.670			
$(ROA)_{j,r}$	β_5 = 0.949	0.792			
$(LEV)_{j,r}$	β_6 = 1.018	0.000			

يوضح الجزء العلوى من الجدول رقم (٥) نتائج تطبيق نموذج الانحدار الرابع لهذه الدراسة بافتراض الاعتماد على معدل الضريبة النقدى الفعال كمقياس لمستوى التجنب الضريبي، حيث يشير هذا الجزء إلى النتائج التالية:

- تظهر قيمة Adjusted R2 أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ٣٧,٦٪ من التغيرات الحادثة في قيمة المتغير التابع، كما تظهر قيمة ANOVA. Sig معنوية عالية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة كوحدة واحدة والمتغير التابع.
- تظهر النتائج أن العلاقة بين (CETR) و (T'Q) علاقة عكسية (قيمة معامل β_1 = -٠,١٥٧) ولكنها علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٧٤٨ أكبر من ٠,٠٥)، مما يعنى أن وجود متغير نوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة ضمن المتغيرات المستقلة فى نموذج الانحدار لم يؤثر على علاقة (CETR) ب (T'Q) حيث مازالت العلاقة بينهما غير معنوية.
- هناك علاقة عكسية بين نوع مدخل المراجعة المستخدم بالشركة (AA) وقيمة الشركة (T'Q) مما يعنى أن استخدام مدخل المراجعة المشتركة يؤثر سلباً فى قيمة الشركة، وعلى العكس فإن الاعتماد على مدخل المراجعة الفردية يؤثر إيجاباً على قيمة الشركة، ولكن هذه العلاقة الموضحة بالنتائج هى ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٤٣٥ أكبر من ٠,٠٥).
- هناك علاقة طردية بين متغير التأثير المشترك لكل من معدل الضريبة النقدى الفعال ومدخل المراجعة المستخدم بالشركة (CETR * AA) ومتغير قيمة الشركة (T'Q) (قيمة β_3 = ٠,١٤٩) مما يعنى أن الاعتماد على مدخل المراجعة المشتركة بالشركة من شأنه أن يجعل العلاقة بين معدل الضريبة النقدى الفعال ونسبة توبين علاقة طردية، أى أن التعاقد مع أكثر من مراجع لمراجعة حسابات الشركة من شأنه أن يحد من ممارسات التجنب الضريبي التى تؤثر سلباً فى قيمة الشركات(أى يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة عكسية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (CETR * AA) والمتغير التابع (T'Q) نجدها علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,٨٥٤ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لنوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بمعدل الضريبة النقدى الفعال) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الرابع الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نوع مدخل المراجعة المستخدم.

أما الجزء السفلى من الجدول رقم (٥) فيوضح ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الرابع للدراسة باعتبار أن نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية هى مقياس مستوى التجنب الضريبي، ويلاحظ أيضاً عدم اختلاف هذه النتائج كثيراً عن النتائج المعروضة فى الجزء العلوى من هذا الجدول، فمازالت العلاقة بين مستوى التجنب الضريبي (مقاس ب TCOCF) وقيمة الشركة (مقاسة ب T'Q) علاقة عكسية غير

معنوية حيث أن قيمة Sig للمعامل β_1 = ٠,٦١٥ وهى أكبر من قيمة المعنوية المرجعية ٠,٠٥ . كما يتضح أيضاً من النتائج المعروضة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٥) أن هناك علاقة عكسية أيضاً بين نوع مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى الشركة (AA) وقيمة الشركة (T'Q) ولكنها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً (قيمة Sig للمعامل β_2 = ٠,٤٢١ أكبر من ٠,٠٥). وكذلك تشير نتائج الجزء السفلى من الجدول رقم (٥) إلى أن العلاقة بين متغير التأثير المشترك لكل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونوع مدخل المراجعة الخارجية المستخدم فى الشركة (TCOCF * AA) وقيمة الشركة (T'Q) هى علاقة طردية (قيمة β_3 = ٠,١٢٦) مما يعنى أن الاعتماد على مدخل المراجعة المشتركة فى مراجعة حسابات الشركة من شأنه أن يجعل العلاقة بين نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة طردية، أى أن الاعتماد على أكثر من مراجع خارجى لمراجعة حسابات الشركة من شأنه أن يجعل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة علاقة عكسية (العلاقة بين كل من نسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة توبين علاقة طردية)، ولكن بالنظر إلى مدى معنوية العلاقة بين المتغير المستقل (TCOCF * AA) والمتغير التابع (T'Q) نجدها ايضاً علاقة غير معنوية إحصائياً حيث أن قيمة Sig للمعامل β_3 = ٠,٩٥٦ أكبر من ٠,٠٥ ، لذلك لا يمكن القول بأن هناك تأثير معنوى لنوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة الحسابات على علاقة التجنب الضريبي (مقاس بنسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) بقيمة الشركات المصرية، وبالتالى يجب قبول الفرض العدمى الرابع الذى يقضى بعدم اختلاف العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نوع مدخل المراجعة المستخدم.

٤- نتائج البحث والتوصيات:

هدف هذا البحث إلى اختبار مدى وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، ومدى تأثير خصائص المراجعة الخارجية على قوة واتجاه هذه العلاقة إن وجدت. ولتحقيق هذا الهدف تناول الباحث الإطار النظرى للتجنب الضريبي وعلاقته بقيمة الشركات، وأوضح أن التجنب الضريبي وإن كان سلوك قانونى أو مشروع تسلكه الإدارة من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية، إلا أن دوافع الإدارة الكامنة وراء هذا السلوك قد تجعله سلوكاً انتهازياً يؤثر سلباً فى قيمة الشركة خاصة فى الأجل الطويل، وعلى العكس من ذلك قد تنخرط الإدارة فى ممارسات التجنب الضريبي بدافع تخفيض التدفقات النقدية الخارجة وتوفير النقدية اللازمة للاستثمار فى مجالات تعزز من قيمة الشركة وتعظم من منافع مختلف أصحاب المصلحة. ومن هنا رأى الباحث أن وجود آلية رقابية مستقلة كالمراجع الخارجى قد يؤثر فى العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة فى الاتجاه الإيجابى، وذلك من خلال المساهمة فى الحد من الممارسات الانتهازية للتجنب الضريبي التى تؤثر سلباً فى قيمة الشركة، ومساعدة الإدارة فى تطوير استراتيجيات ضريبية تساعد فى تعظيم منفعة أصحاب المصلحة ومن ثم تعظيم قيمة الشركة. وعلى الرغم من وجاهة هذا الافتراض النظرى الذى بنى عليه الباحث هذا البحث إلا أن الاختبار العملى لهذا الافتراض فى بيئة الأعمال المصرية أثبت نتائج عكسية، فبالاعتماد على بيانات عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ أثبتت نتائج التحليل الاحصائى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى ممارسات التجنب الضريبي (مقاسة بمعدل الضريبة النقدى الفعال أو بنسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) وقيمة الشركة (مقاسة بنسبة توبين)، كما لم تتغير هذه النتيجة بعد إضافة متغيرات خصائص المراجعة الخارجية (مستوى التخصص الصناعى، فترة ارتباط المراجع الخارجى بالشركة، نوع مدخل المراجعة المستخدم فى مراجعة حسابات الشركة) إلى المتغيرات المستقلة فى نموذج الانحدار، مما يعنى عدم وجود دور للمراجعة الخارجية فى تغيير قوة أو اتجاه العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية. وتتسق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات الأجنبية السابقة (Desai

and Dharmapala,2005 ; Salehi et al,2019)، ولكنها تختلف مع معظم نتائج الدراسات التى تمت فى بيئة الأعمال المصرية فى هذا المجال (حامد،٢٠١٨ & أبو زيد،٢٠٢٠ & حسين،٢٠٢٠ & عبد النعيم،٢٠٢٠ & إبراهيم،٢٠٢١ & الباز،٢٠٢١)، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف عينة البحث، و/أو فترة البحث، و/أو المقاييس المستخدمة فى البحث، مع ملاحظة أن خصائص المراجعة الخارجية المستخدمة فى هذا البحث لم يتم اختبار أثرها على ممارسات التجنب الضريبي بوجه عام وعلى علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات بوجه خاص فى البيئة المصرية إلا فقط فى دراسة (أبو زيد،٢٠٢٠) والتى اختبرت فقط العلاقة بين نوع مدخل المراجعة والتجنب الضريبى وأثبتت أن استخدام مدخل المراجعة المشتركة يرتبط معنوياً بمستوى أعلى من ممارسات التجنب الضريبي فى بيئة الأعمال المصرية، وهذا بخلاف ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية.

وفى النهاية يؤكد الباحث أن نتائج هذه الدراسة مقيدة بعينة وفترة الدراسة والمقاييس المستخدمة فيها، وأن تأكيد أو نفى هذه النتائج يحتاج إلى مزيد من الجهد البحثى فى بيئة الأعمال المصرية بالاعتماد على مقاييس أخرى مختلفة لكل من التجنب الضريبي وقيمة الشركة، وكذلك خصائص ومقاييس مختلفة للمراجعة الخارجية، مع توسيع قاعدة البحث لتشمل قطاعات البنوك والخدمات المالية الأخرى بخلاف البنوك. كما يوصى الباحث بضرورة إجراء دراسات مقارنة بين التشريعات الضريبية فى مختلف البلدان من أجل الوقوف على أفضل الممارسات التشريعية الضريبية التى من شأنها حث ممولى الضرائب (شركات وأفراد) على تخفيض التزاماتهم الضريبية فى إطار التشريع الضريبي وبعيداً عن التهرب الضريبي والممارسات الانتهازية الأخرى التى من شأنها التأثير سلباً على كل من حصيلة الدولة من إيراد الضرائب وقيمة الشركات وثروة ملاكها.

المراجـــع:

- إبراهيم، دلال محمد، (٢٠٢١). التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد، ٢ ص ٧٤٣-٧٩٢.
- أبو زيد، عيد محمود، (٢٠٢٠). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثانى، ص٢٢٤-٢٧٤.
- الباز، ماجد مصطفى، (٢٠٢١). أثر أنماط الملكية ومجلس الادارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، جامعة فناة السويس، المجلد ٣، العدد١، ص٥٤١-٦٠٢.

- حامد، حسناء عطية، (٢٠١٨). تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، المجلد ٥، العدد ٢، ص ٢٦٦-٣٠٤.
- حسين، علاء على أحمد، (٢٠٢٠). تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية وأداء المسئولية الاجتماعية وممارسات التجنب الضريبي وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف فى مؤشر البورصة المصرية للاستدامة. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ١، ص٢٠٨-٢٧٥.
- خطاب، محمد خميس، (٢٠٢١). أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد ٢، ص١٣١٥-١٣٧٠.
- رويشد، محمد جمال، (٢٠١٦). أثر استخدام مدخل المراجعة المشتركة على جودة وأتعاب عملية المراجعة : دراسة تطبيقية. المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر : التحولات المالية والمصرفية - الواقع والآفاق المستقبلية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء ، الأردن.
- عبد القوي ، أبو بكر شداد حامد، (٢٠١٧). أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط.
- عبد النعيم، عرفات حمدى، (٢٠٢٠). العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٤، ص٢٦٢-٣٠٦.
- فودة، السيد أحمد محمود، (٢٠٢٠). الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٤، العدد ٢، ص١-٨٤.
- قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣، يونيو ٢٠٠٥.
- قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد ١٩ (تابع) الصادر في ٢٠٢٠/٥/٧.
- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد ١٩ (مكرر) الصادر في ١٩٩٧/٥/١١.
- متولى، أحمد ذكى حسين، (٢٠١٣). قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على اسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص٤٠١-٤٥٩.
- محمد، محمد محمود سليمان، بغدادى، أحمد بغدادى، (٢٠١٩). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل لتكلفة: دراسة اختبارية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص٧٨٧-٨٤٨.
- محمود، حسن شلقامى، (٢٠١٦). منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير في ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص١٣٣- ١٨٠.

- وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ تابع (أ)، ٩ يوليو ٢٠١٥.
- وزارة المالية، موازنة المواطن للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، متاح على موقع http://www.budget.gov.eg/pdf/2021.
- يوسف، أيمن يوسف، (٢٠١٩). أثر تركز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٤، ص١-٦٨.
- Amidu, M., Coffie, W., & Acquah, P. (2019). Transfer pricing, earnings management and tax avoidance of firms in Ghana. *Journal of Financial Crime*, *26*(1), 235-259.
- André, P., Broye, G., Pong, C., & Schatt, A. (2013). Are joint audits associated with higher audit fees? *European Accounting Review*, *4*, 1-52.
- Annisa, N., and L. Kurniasih, (2012). Influence of corporate governance on tax avoidance. Journal of accounting and auditing, vol. 8, no. 2, pp. 123-136, May. 2012. https://doi.org/10.14710/jaa.8.2.123-136
- Annuar, H. A., Salihu, I. A., & Obid, S. N. S. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164(2014), 150–160.
- Bae, S. H. (2017). The Association Between Corporate Tax Avoidance And Audit Efforts: Evidence From Korea. *The Journal of Applied Business Research*, *33*(1), 153-172.
- Brooks, L. L. Z., & Sun, P.-Y. (2020). Audit Firm Tenure, Corporate Tax Avoidance, and Firm Value. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, *12*(1), 109-137.
- Budiman, J. (2012).The Effect of Executive Character on Tax Avoidance. Unpublished Thesis. Yogyakarta : Gajah Mada University
- Chen, X., Hu, N., & Wang, X. (2013). Tax avoidance and firm value: evidence from China. *Nankai Business Review*, *5*(1), 25-42.
- Chen, X., Hu, N., Wang, X., & Tang, X. (2014). Tax avoidance and firm value: evidence from China. *Nankai Business Review International*, *5*(1), 25-42.
- Chytis, E., Tasios, S., Georgopoulos, I., & Hortis, Z. (2019). The relationship between tax avoidance, company characteristics and corporate governance: evidence from greece. *Corporate Ownership & Control*, *16*(4), 77-86.
- Dechow, P.M., Sloan, R., Sweeney, A., 1995. Detecting earnings management. The Accounting Review 70, 193-225.

- Deng, T. Lu, D. A. Simunic, And M. Ye. (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? *Journal of Accounting Research, 52*(5), 1029-1060.
- Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2005). Corporate tax avoidance and firm value. *NBER Working Paper No. 11241jel no. G32, h25, h26, k34 national bureau of economic research*.
- Dyreng SD, Hanlon M, Maydew EL (2008) Long-run corporate tax avoidance. Account Rev 83:61–82
- Egbunike, F. C., Gunardi, A., Ugochukwu, U., & Hermawan, A. (2021). Internal Corporate Governance Mechanisms and Corporate Tax Avoidance in Nigeria: A Quantile Regression Approach. *Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis, 16*(1), 20-44.
- EL Assy, M. G. E. (2015). The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed On the Egyptian Stock Exchange. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 5*(195).
- Frank, M. M., Lynch, L. J. and Rego, S. O. (2009). 'Tax Reporting Aggressiveness and its Relation to Aggressive Financial Reporting. *The Accounting Review, 84*(2), 467- 496..
- Ftouhi, K., Ayed, A., & Zemzem, A. (2015). Tax planning and firm value: evidence from European companies. *International journal Economics, 4*, 73-78.
- Gao, R. (2016). An Empirical Study on the Influence of Non-Debt Tax Shield on the Choice of Corporate Debt Levels----Based On the Tax Preference Policy. *International Journal of Business and Social Science, 7*(1), 201-212.
- Garcia-Blandon J., Argiles-Bosch, Josep M., Ravenda D., Castillo-Merino D. (2020). Auditor-provided tax services and tax avoidance: evidence from Spain. Spanish Journal of Finance and Accounting, 0210-2412 (Print) 2332-0753. DOI: https://doi.org/10.1080/02102412.2020.1723947.
- Graham, J. R., & Tucker, A. L. (2005). Tax Shelters and Corporate Debt Policy. *Journal of Financial Economics, 81*(3), 563-594.
- Gupta, S., & Mills, L. (2002). Corporate multistate tax planning: Benefits of multiple jurisdictions. *Journal of Accounting and Economics, 33*(1), 117-139.
- Hanlon, M., & Heitzman S. (2010). A review of tax research. Journal of Accounting and Economics, 50(2-3), 127–178. http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.002
- Hanlon, M., & Slemrod, J. (2009). What Does Tax Aggressiveness Signal? Evidence from Stock Price Reactions to News About Tax Aggressiveness. *available at: http://ssrn.com/abstract=975252*.

- He, G., Ren, H. M., & Tafer, R. (2020). The impact of corporate tax avoidance on analyst coverage and forecasts. *Review of Quantitative Finance and Accounting, 54*, 447–477.
- Hogan, B. R., & Noga, T. (2015). Auditor-provided tax services and long-term tax avoidance. *Review of Accounting and Finance, 14*(3), 285-305.
- Hsu, P.-H., Moore, J. A., & Neubaum, D. O. (2018). Tax avoidance, financial experts on the audit committee, and business strategy. *J Bus Fin Acc, 45*, 1293–1321.
- Hu, N. (2018). Tax Avoidance, Property Rights and Audit Fees. *American Journal of Industrial and Business Management, 8*, 461-472.
- Jones, J. J. „Earnings Management During Import Relief Investigations." Journal of Accounting Research 29 (1991): 193-228.
- Karjalainen, J., Kasanen, E., Kinnunen, J., & Niskanen, J. (2020). Dividends and tax avoidance as drivers of earnings management: Evidence from dividend-paying private SMEs in Finland. *Journal of Small Business Management*, 1-34.
- Khaoula, F., & Moez, D. (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Borsa _ Istanbul Review, 19*(4), 331e343.
- Kirchler, E., Maciejovshy, B., & Schneider, F. (2003). Everyday representations of tax avoidance, tax Evasion, and tax Flight: Do legal Differences matter? Journal of Economic Psychology, 24(4), 535-553.
- Kiswanto, Harjanto, A. P., Suryarini, T., Apriliyana, N., & Kadir, A. (2020). Tax avoidance in indonesia: context of good corporate governance and corporate social responsibility. *Humanities & Social Sciences Reviews, 8*(2), 270-279
- Lesage, C., Ratzinger, S., & Kettunen, J. (2012). Struggle over joint audit: on behalf of public interest? *Comptabilités et innovation*, 2-61.
- Lestari, N., & Nedya, S. (2019). The Effect of Audit Quality on Tax Avoidance. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 354*, 329-333.
- Mais, R. G., & Patminingih, D. (2017). Effect of good corporate governance on tax avoidance of the company in listed of the indonesia stock exchange. *Jurnal STEI Ekonomi, 26*(2), 230-243.
- Martinez, A. L., & Lessa, R. C. (2014). The Effect of Tax Aggressiveness and Corporate Governance on Audit Fees Evidences from Brazil. *Journal of Management Research 6*(1), 95-108.
- Mcguire, S. T., Omer, T. C., & Wang, D. (2012). Tax Avoidance: Does Tax-Specific Industry Expertise Make a Difference? The Accounting Review, 87(3), 975–1003. http://dx.doi.org/10.2308/accr-10215

- Nguyen, J. H. (2019). Tax Avoidance and Financial Statement Readability. *European Accounting Review*, 1043-1066
- Okaro, S. C., Okafor, G. O., & Ofoegbu, G. N. (2018). Mandating Joint Audits in Nigeria: Perspectives and Issues. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 8*(3), 316–338.
- Porcano, T. (1986) Corporate Tax Rates: Progressive, Proportional or Regressive. Journal of the American Taxation Association, 7, 17-31.
- Prakoso, I. B., & Hudiwinarsih, G. (2018). Analysis of Variables that Affect Tax Avoidance in Banking Sector Companies in Southeast Asia. *The Indonesian Accounting Review, 8*(1), 109-120.
- Pratama, A. (2018). Do Related Party Transactions and Tax Avoidance Affect Firm Value? *Review of Integrative Business and Economics Research, 7*(1), 106-116.
- Ramadhani, R. (2019). *The effect of good corporate governance on tax avoidance.* university diponegoro semarang.
- Rezaei, F. and Ghanaeenejad, M., (2014). A review on transperancy in financial reporting and its effects on tax avoidance and firm value. Journal of Commerce & Accounting Research, 3(2). Pp 43-61.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. Journal of Accounting and Economics 42, 335–370.
- Salehi, M., Tarighi, H., & Shahri, T. A. (2019). The effect of auditor characteristics on tax avoidance of Iranian companies. *Journal of Asian Business and Economic Studies, 27*(2), 119-134.
- Santana, S. L. L., & Rezende, A. J. (2016). Corporate tax avoidance and firm value: evidence from Brazil. *Santana, Silvio and Rezende, Amaury José, Corporate Tax Avoidance and Firm Value: Evidence from Brazil (July 2, 2016). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2803993 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2803993*.
- Satyadini, A. E. (2018). Empirical Approach of Tax Avoidance Risk Assessment *Agung Endika Satyadini Kajian Ekonomi Keuangan, 2*(1), 52-69.
- Schallheim, J., & Wells, K. (2008). Debt and Taxes: A New Measure for Non-debt Tax Shield. Retrieved fromhttps://www.researchgate.net/profile/Kyle _Wells/ publication / 228388706
- Setyawan, S., G, Jalunggono and R. H. Wijaya (2018). *The effect of good corporate governance and tax avoidance to firm value.* Proceeding International Conference of Business, Accounting and Economy (ICBAE UMP 2018).

- Slamet, I. (2007).Tax Planning, Tax Avoidance and Tax Evasion in the Eyes of Indonesian Taxation. Inside Tax,(8)
- Sunarto, S., widjaja, B., & oktaviani, R. M. (2021). The Effect of Corporate Governance on Tax Avoidance: The Role of Profitability as a Mediating Variable. *Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8*(3), 217-227.
- Tehupuring, R. (2016). Corporate governance, tax avoidance, audit delay and company value (empire study on banking companies on idx 2010-2014 period). *Infestation Journal 12*(1), 85-97.
- The Institute of Chartered Accountants of India (ICAI), (2017). Standard on Auditing (SA) 299 (Revised) Joint Audit of Financial Statements.
- Thoriq, S. M., & Rahman, A. F. (2020). The influence of corporate governance on tax avoidance in manufacturing company listed on the Indonesia stock exchange for the period 2014-2017. *Jurnal Ilmiah Mahasiswa, 8*(1), 1-10.
- Tjondro, E., & Olivia, V. (2018). Role of Audit Committee in Tax Avoidance of Family and Non Family Firms: Evidence from Indonesia. *Journal of Economics and Business, 1*(3), 368-380.
- Waluyo. (2017). The effect of good corporate governance on tax avoidance: empirical study of the indonesian banking company. *The Accounting Journal of BINANIAGA, 2*(2), 1-10.
- Wang, S., & Chen, S. (2012). The Motivation for Tax Avoidance in Earnings Management. *International Conference on Engineering and Business Management*, 447-450.
- Wilson, R. J. (2009). An Examination of Corporate Tax Shelter Participants. *The Accounting Review, 84*(3), 969-999.
- Yee, C. S., Sapiei, N. S., & Abdullah, M. (2018). Tax Avoidance, Corporate Governance and Firm Value in The Digital Era. *Journal of Accounting and Investment, 19*(2), 160-175.
- Yorke, S. M., Amidu, M., & Agyemin-Boateng, C. (2016). The effects of earnings management and corporate tax avoidance on firm value. *International Journal of Management Practice, 9*(2).
- Zerni, M., Ki, E. H., Rvinen, T. J., & Niemi, L. (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. *European Accounting Review*, 1-35.
- Zheng, T., Jiang, W., Zhao, P., Jiang, J., & Wang, N. (2018). Will the Audit Committee Affects Tax Aggressiveness?. In International Conference on Management Science and Engineering Management (pp. 1313-1326)